حاشیه چلبی بر مطول ناقص

۴۸
اوراق

۱۰

میکروفیلم تهیه شد

آرش رستگار مقدم

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب: حاشیه بر مطول — عربی

مصنف / مؤلف: محشی چلبی

خطی / چاپی: نسخ ۲۹ سطری

سال طبع یا تحریر: — عدد اوراق: ۴۸

جزء کتب: معانی و بیان شماره: ۱۰

شماره عمومی: ۳۹۹۲ شماره قبض:

واقف: نادرشاه تاریخ وقف: ۱۱۴۵

طول: ۲۴.۵ و عرض ۱۳.۷ سانتیمتر قفسه:

بازبین شد
۱۳۵۳ ع

سال ۱۳۱۸ خورشیدی
بازبینی شد

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	حاشیه مطول	
	درجه نفاست	عادی	خطی ☑ / چاپ سنگی ○
	تعداد اوراق	۴۸	اندازه: ۱۳×۲۴
	قطع	وزیری	شماره اموالی: ۳۹۹۲
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف: دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ☑	نوع آفت: شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ☑
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به مرمت جلد: دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به دوخت عطف: دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به گردگیری: دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به اسیدزدایی: دارد ○ ندارد ☑

بررسی کنندگان: ۱. ابراهیمی ۲. صابران ۳.

اقدامات انجام شده: تاریخ بررسی: ۸۹/۷/۲۸

تاریخ اقدام:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى هذا المقام معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لا احتياج ارادة معناه العرفى اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعانى مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى نذكره واما بحملها على ما به الشئ هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وساير المبادى جزء منه مسامحة لجمع الحقايق لا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا الجمع منها والبناء على جواز تبدل علم المعانى بحسب الازمان ثم تعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعانى او على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثانى من دق الشئ صار دقيقا اى غامضا واصله الدق ضد الغلظ وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعانى والبيان لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه التخصيص الدقايق بالبيان ما سياتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخيرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجئ ان بعضهم سمى البيان والبديع علم المعانى فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا واشارة الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق المعا

التخصيص

كتابخانه آستانه قدس

٢

الامور الثابتة او المثبتة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ او حققه وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعانى اشارة الى استفاضة من ايته تعالى والهام دقايق البيان الى افاضة للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص حينئذ الاستعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة لوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هى هى وان جاز هو ايضا وذلك واضح وخصنا ببدايع الايادى وروايع الاحسان الاصل فى لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ما له الخاصة فيقال خص زيد اى المال له دون غيره لكن الشايع فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى الخاصة وهو المراد ههنا كما فى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة تستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول كما سيجئ فى البيان او مشترك بينهما وما قيل من ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل يد يدى وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادى فى النعم والايدى فى الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفى شرح الشريف للمفتاح ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم وان كانت فى الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع رويعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعنى الشئ اى اعجبنى او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه مبنى على تاويل الاحسان العطية والاحسان لما سيذكر ان الاضافة بيانية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء فى ايضاح المفصل وشرح الحماسة للامام المرزوقى ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول يجمع على فواعل والاضافة بيانية فى الموضعين بمعنى من كما فى جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع صحة المصدر على القليل والكثير ان من بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته

حقيقته

فى لفظ التخصيص والخصوص

المال

قيل

الحال

سال ١٣٤٨ خورشيدى
بثبت رسيد

الانقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على
وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ
والمراد به ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال
حلوبته وفق عياله اى لها لبن قدر كفايته لا فضل فيه والحال هو الامر والشان
او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني عن الاضافة او عوض عن المضاف اليه
على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استينافي جواب
عن سوال انشا من الكلام السابق كانه لم الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان
او بدل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى
في حكم السقوط كما ستاتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها
كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني
لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة
المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكر في آخر احوال
متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل
على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد
صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون
كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد بر انه
فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده
فورد اى ادخله فدخل وفي القاموس الاشراف من الماء سواء دخله
او لم يدخل والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة ولاجتماع
الرؤف الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم
الاول على الثاني بعدهما فالانسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي
عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة
وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الناس والافضال بمعنى الاحسان
واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه
كما في لجين الماء ولامية تشبيها له بالفضاء المشتمل والصلوة على نبيه
محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النبا وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ
اى اخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبآء انك مرسل بالحق
كل هدى السبيل هداكا ويجمع ايضا على انبياء ويصغر نبي على وزن

قيل م

كما لا يخفى م

بالمنح لح

كذلك سيأتي م
ان شاء الله

الورود م

على لح

معه م

وقال الامام الزبيدي الانام
الخلق ويجوز الانيم وقال
الامام الواحدي قال الليث
الانام ما على وجه الارض من جميع
الخلق م

٣

نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضاه الفاعل او بمعنى مفعول
من النبوة وهو ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبي فلان
اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه
لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف
في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء
على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت اسم الاشارة
بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجتمع النحاة على بطلانه وقد صرح
هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف
بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان
جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود
الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي
العكس خير من نبع صفة لمحمد لا لنبيه والا تقدم على عطف البيان كما هو
القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات
الثلث في عين المضارع نبوعا اى خرج والينبوع عين الماء والضيضي
الاصل وكذا الضوضو والبوبو وعن بعضهم ضيضي على وزن قنديل
والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة
الظهور والدوحة الشجرة العظيمة من اى شجر كانت والجمع دوح واللسن
بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح
المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير
والله اعلم ثم الاضافة في ضيضي الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد
بالمضافين ادم او ابرهيم او اسمعيل عليهم الصلوة والسلام بيانية
ان قصد المبالغة تلالا اى لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة
كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن
اذا نسب الى الواقع بالتطبيق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار
هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشي بالطبق وعدمه
فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشي بجعله اصلا في التحقيق
فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة

بمعنى الارتفاع وهي ما ارتفع لح

المحققة الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثانی فلان
المنظور الاولی فی هذا الاعتبار الحکم الذی یتصف بالمعنی الاصلی للصدق
وهو الابقاء علی الشیء علی ما هو علیه ففی العبارة اشعار بان ظهور دین
الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلی الله علیه وآله لکن کمال وضوحه
انما هو بروایات الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا یخفی
ما فی الکلام من الاستعارات المکنیة والتخییلیة والترشیح حیث
شبه دین الاسلام بمطیة توصل راکبها الی المرام واثبت له لازم
المشبه به اعنی الغرة والغرة ما یلائم معناه الحقیقی اعنی التلالؤ و
الاشراق الاضاءة والدین وضع الهی سائق لذوی العقول باختیارهم
المحمود الی الخیر بالذات یضاف الی الله تعالی لصدوره عنه سبحانه والی
النبی علیه الصلوة والسلام لظهوره منه والی الامة لتدینهم به وانقیادهم
له کذا ذکره الشارح فی شرح تلخیص الجامع والاضمحلال الزوال والانکشاف
والدجی جمع دجیة وهی الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به کفر المشبه
باللیل واللمعان الاضاءة والنور کیفیة ظاهرة بنفسها مظهرة لغیرها
والضیاء اقوی منه واتم ولذلک اضیف الی الشمس فی قوله تعالی والذی
جعل الشمس ضیاء والقمر نورا وقد یفرق بینهما بان الضیاء ضوء ذاتی
والنور ضوء عارضی وقد یقال ینبغی ان یکون النور اقوی علی الاطلاق
لقوله تعالی نور السموات والارض الآیة وانت خبیر بان هذا مبنی
علی عدم التجوز فی الآیة الکریمة وقد حملوه علی ذلک والیقین العلم
بزوال الشک ولهذا لا یوصف به الباری تعالی وفی تفسیر القاضی ان
الیقین اتقان العلم بنفی الشک والشبهة عنه بالاستدلال وفیه
بحث اذ یشکل بقوله تعالی لترونها عین الیقین ویعبر بالجملة المشاهدة
اعلی مراتب الیقین ثم لا یخفی ما فی هذه الفقرة ایضا من لطایف المذکورة
فی الاولی فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانیة المقطوعة
عن المضاف الیه منویا حذف منه اما وجعل الواو مکانها للاختصار
مع الربط الصوری ولهذا لزم الفاء بعده والعامل فی الظرف
اما المقدرة او الفاء علی توهم اما والعامل فیه ما یفهم من السیاق
من مثل اقول واعلم واحق بمعنی الیق والاستیجاب الاستحقاق
والتحلی التزیین والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصدیقات

یکن
انما یتجه اذا لم معنی النور فی الآیة
الکریمة المنور وقد حمل اهل التفسیر
علی ذلک والمتعین والشبهة عنه
بالاستدلال لحه

طرفه

لاختصار

والتصورات

والتصورات او ادراک الکلیات والجزئیات او ادراک المرکبات
والبسائط والعطف تفسیری والتصدی التعرض للشیء بالاقبال علیه والظ
ان المراد بالتصدی للاحاطة ما یتبعها اعنی تحصلها والاتصاف بها لا مجرد
الاقدام المقابل للاحجام فان قلت کیف جاز عطف والتصدی وهو خبر فی المعنی
عن المعطوف وحده اعنی واسبقها علی التحلی وهو خبر عن المعطوف علیه اعنی
احق الفضائل قلت بل کان من الخبرین المتعاطفین خبر عن کل من الذین اخبر
منهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنی وان کان علی التوزیع الا ان
القصد فی الظ الی الالتباس الی ربط المجموع فلا بد من اداء الجمع قال الشارح
فی شرح الکشاف هو نظیر قولک زید وعمرو قام ابوه وذهب اخوه علی
ان الضمیر فی ابوه لزید وفی اخوه لعمرو ولا بد فی مثله من اعتبار التقدیم
والتاخیر ورده الشریف بانه اذا اعتبر تقدیم خبر المعطوف علیه علی المعطوف
لم یبق للواو فی خبر المعطوف وجه وجعله للتاکید لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور
وعجز وفیه بحث لان ذلک الاعتبار بالنسبة الی التوزیع الذی هو مآل
المعنی لا ینافی القصد فی الظ الی ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح لیس الا
الاعتبار المذکور بالنسبة الیه فلا بحث بالمرة والصناعة فی عرف الخاصة
علم یتعلق بکیفیة العمل ویکون المقصود منه ذلک العمل ولا بد من سواء حصل
بمزاولة العمل البتة ام لا او هو المسمی بالصناعة فی عرف العامة وقد یقال
کل علم مارسه الرجل حتی صار کالحرفة له یسمی صناعة له والنکت جمع نکتة
وهی الدقیقة سمیت بذلک لتاثیرها فی النفوس من نکت فی الارض اذا اثر
فیها بقضیب او نحوه او لحصولها بحالة فکریة شبیهة بالنکت او
مقارنة له غالبا ویقال لها اللطیفة اذا کان تاثیرها فی النفس بحیث
یورث نوعا من الانبساط لا سیما علم البیان لا لنفی الجنس وسی مثل
مثل وزنا ومعنی سیما عند الجمهور واصله سوی وسیو والواقع
بعدها اذا کان مفردا اما مجرور علی انه مضاف الیه وما زائدة کما فی قوله تعالی
ایما الاجلین قضیت او بدل من ما وهی نکرة غیر موصوفة ای لا مثل شیء
علم البیان اما مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولی من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضی علی انه یقدح
فی اطراده لزوم اطلاق ما علی ما ذات من یعقل وهم ما نون علی الوجهین

علی
التعرض

کما ظن لانه وان کان فضیلة النسبة
الی الاحجام الا ان ادعاء کونه اسبق
الفضائل فی المسمی المعظم مع ان
المراد بالسبق الشرف بعید جدا
الا ان یحمل مع کمال البلاغة صح

بالمجموع صح

کتابخانه آستان قدس رضوی

محركه سئ اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعنى وعلى انه
تميز ان كان نكرة لان ما نقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة
مناسبة مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناد في الوجهين فعده بجوز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى النفاد بر خبر لا محذوف
عند غير الاخفش اى لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي
بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا وبرمته
قطع سى عن الاضافة من غير عوض قيل يكون خبر لا معرفة وجوابه انه مقلد
ما نكرة موصوفة ولما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه
في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد
فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف سنه كلمة لا تخفيفا مع ابهام ارادة ولهذا
لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ لكن
لم يذكر اللبيب في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير
له في كلام العرب وقد يحذف النابع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سيما
مقام لا سيما والواو تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوم
بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات
الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم
المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد
لا سيما وينقل عن معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى
وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما هو راكب والواو
التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس
السلاح وهو راكب وعدم مجي الواو فيه كثيرا الا ان المجي اكثر
ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع
اسم فاعل من الاطلاع ونظم القران على ما سياتي تاليف كلماته مرتبة
المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه
كشاف له يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعنى الاطلاع
على نكت نظم القران ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق
بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم الكريم من فلان

٥

لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة ولا سؤال
فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو
كذلك فهو احسن لتلك الصفة رايق معجب وهو صفة الكشاف وكونه
خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد
من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل
في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة
وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به ههنا صرف اللفظ الى ماله
واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب
الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح
قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القران اما بالنقل عن النبي
عليه السلم او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو
التاويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج
من القسمة اذ لا يكون كذلك بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على
كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل
ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر كلام الرازي والسيد في شرحيهما
للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذ الرواية
غالبا بالاحاد والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو
خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث طريق
بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم
يحصل العلم بالمروي له اما الصرف عن اللفظ فليس من حيث هو طريق للعلم
كذا في تفسير الفاتحة للحدوى حاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظرة
الى تاويل العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير
انزل من التاويل وفي المظهر قيل التاويل بيان احد محتملات اللفظ
والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا اصناف السهم
الدقايق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا
مثاله قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي معناه يخرج الانسان
من النطفة ويخرج النطفة من الانسان وقيل يخرج الطير من البيض
ويخرج البيض من الطير هذا هو التفسير لان من الحي في الانسان والطير

ومعنى الميت في النطفه والبيض ظاهر وقيل معناه يخرج المومن من الكافر
والكافر من المومن هذا هو التاويل فوجه اضافة الدقايق الى التاويل
على هذا اظهر واعترض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى له معنى
واحد وهو المراد والموضوع له ولا ثالث وابد فيه خارج عن القسمين والجواب
ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل
وذلك منحصر في القسمين فانى عالم تبيان مصدر من على الشذوذ اذ القياس
فتح التا ولم يجى بالكسر الا تبيان وتلقاء ويفرق بينه وبين البيان بان التبيان
يحتوى على كدّ الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع
دليل وبرهان فكانه مبنى على ان زيادة البنا لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثرى
لا كلى اذ من تماس لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التى تدل
على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر
وحسن وحاسن ثم هو بمعنى اسم الفاعل اى المبين وكذا نظائر وانما اختار
صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة فى العربية او على تقدير مضاف
اى ذو تبيان وكذا نظائره بل هى باقية على المصدرية مبالغة كما فى رجل
عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب عدم اشتراط الاشتقاق في النعت
وترك العطف بين القراين لجريها على نهج التعديد والمراد بدلائل الاعجاز
واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة فى نظم القران والمعالم
جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضوع
الذى ينصب فيه العلامة على الشئ وكونه ايضاحًا لمعالم الايجاز ببيانه النكت
الكثيرة التى تشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة
وامثاله والمراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما يعمهما وغيرهما
مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام
على الخاص التخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهرى التلخيص
التبيين والشرح وفى النهاية يقال لخص القول اذا اقتصر فيه واختصر منه
على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير احب كذا فى الرموز فلو قال تبيان لغوامض
كان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اى كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما
فى المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة
فى الاشكال كما انه فى امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة فى الختارية

ومعضله من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلنى فلان
اى اعيانى امره يتعدى ولا يتعدى والغوص المشى ولا تحت الماء يقال غاص فلان
فى الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة وهى
الدرة الكبيرة وفى تشبيه الاطلاع على ما فى كتاب الله من الاسرار والدقايق
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولائح لفظ التقرير عن الاشارة
الى ذلك قواعد كافيه تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا
الضوء بالضم يقال اضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءه يتعدى
ولا يتعدى والمصباح فى الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة
او الحركات الفكرية التشبيه بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء
المصباح لما فيه من معنى التادى والافضاء او بمقدر اى المصباح الموصل
اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او هو موصولا وجعله
طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى مصباح مضئ يهتدى
اليهما مناسب الى الاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفا
والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد
والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف
كفخذ والى اسراره متعلق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق والالباب
جمع اللب وهو خلاصة كل شئ وصفى اى كثر وتم ولا يظهر ان المراد بانا
تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعانى الوضعية
فقط وهى فى الاصل بقايا من رسم الشئ وكثرتها بهذا العلم بالنظر الينا
عذب اى طاب العباب بالضم وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل
انواعه كالمحكم والمفسر والنص والخفى والظاهر والخفى والمشكل والمجمل و
والمتشابه وغيرها من الخاص والعام والمطلق والمقيد وتجارى الاساليب
كلجين الماء والصفاء بالمتخلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الطرف
فى الغير بين اضافى بالقياس الى ساير العلوم وقوله لا يدرك الواصف المطرى
البيت اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا التقدير والمطرى اسم
فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح واصله من الطراوة لان الممدوح
يتر بمدح المادح فيظهر فى طراوة والخصايص جمع خصيصة وهى الفضيلة
السبق المتقدم وما فى ما وصفا مصدرية وما زعم السهيل من الفعل بعدها ان
هذه لا يكون خاصا فيقول اعجبنى ما تفعل ولا يقول اعجبنى ما يخرج غلط

يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة بتقديريه ولا تقدير
في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها
ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعم ابن هشام
واعترض عليه بل هو مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة
مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اتراقهم
الى ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان الوصف المبالغ لا يدرك
فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف الى احراى وان وصفه الى غير
النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع
قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو
اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه
نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو الظ والمعطوف لا يصلح لذلك
فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة
لمدح الفن من قوله لا سيما وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم
والاسرا جمع اسير كالعظماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول
فانه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل
والاسير من الاسار وهو القد سمي الاقتد بذلك لانهم كانوا يشدونه
بالقد كما يقال اسرت الرجل واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى
ويقال هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة و
التقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بكسر الفاء وكسره من افعال المقاربة
يقال طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول يعني
الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لما انهم و
التوثيق الاحكام والسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب
من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد
ولهذا اتي بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر
بعد خبر لطفقوا او صفة الجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه
قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجابه فان الاستيناف البياني لا يلزم

مع

بفتح م

ان يكون جوابا عن سوال عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل
وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جواب عن سوال مقدر عن حال
الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة
الاستيناف البياني بناء على وهمه انه سائلا لو سئل لم يحفظ من الشيطان
فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام
وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد
الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا
استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول
قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل
والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى محصول المرام والمقام
والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان هذه الجماعة لا يتعدون بتلك
الاصطلاحات منهم يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والله يعلم
بما يكتمون وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح ح
للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح و
القاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العرى وفي
الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما
الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء
او مكنية او تخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشهد بها بهمه
يسرح اي ترعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل
الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم اي رعت
واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجي السرح متعديا لكن المذكور
ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب
واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض المجون كلجين الماء
وذكر السرح ترشيح او مكنية او تخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد
الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير
خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء لا يتجاوزون
الى تعقل الحقائق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه

ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل في ضماير هواب عنه اذ لا يخفى
ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد
بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير حرجهم واشتغالهم
بالتدبر والتفكر يعقلون الحقايق على يقين كانهم يعاينونها بابصارهم
ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره الفاضل فتامل والغشاوة
بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطا ويصح العين المهملة من العشا بالقصر
وهو دا في العين يمنع الابصار في الليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية
ودراية والتعصب من العصبة بمعنى الحمايات وغشاوة التعصب
كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة
البصر في الراس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل
فاثبت لها العشاوة والانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه
الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم سار الماقبله
طايفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة ويفتح
بالكسر يلح لحاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عاند معاندة
وعنادا عارضه وجل الشي معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل
والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فيهات اي اذا كان
حالهم ما ذكر تنبيهم وهو اسم فعل يجوز في اخره الفتح والكسر والضم
كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات
هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله صاحب
المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق
بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة
الاخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء
فيقول هيها والفها منقلبة عن اليا لان اصلها هيهية في المضاعف
كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهات فحذف اللام
والوقوف عليها بالتا كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب
فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب
والقصد يقال شانت شانه اي اذا قصدت قصده سمي به الامر
الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب
كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به او التفطن المتوهم واللمحة

والبضاعة هم

ومن خصه بالحرفة لانها
تحتاج في حصولها الى المزاولة
بعدهم

الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء
مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثارا وعلى الواو في قوله
او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
واني بعدما قضيت شروع في سبب تصنيف الفن وانتقال من الحالات
المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال
العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة
وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع
القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها
على السهام مناسب لما سلف من فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا
الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به
او شبهه بذي السهام فاثبتها له والاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة
اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت
الشي اهم هما اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي
المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط
التجاوز عن الحد والشعف من شعفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب
الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة
الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول
بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل
الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على جيحون
فيها مدن كثيرة ككات وحرق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان
بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان
ايضا بلدة اسمه جرجان بناها يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضاف الجرجانية
الى خوارزم لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه والمحط المنزل الى الحط وهو
الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرحل وما يستصحبه من
الالات ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صيغة شبه الاشتقاق والمخيم
موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوايق جمع بايقة وهي
الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوايق الحادثة في الليل من
طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما
يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل

والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما
يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على
مقدر اى نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع والجد الاجتهاد
فى الامور ويقال منه جد فى الامور يجد بكسر العين وضمها واجد
مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه
على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اى
شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد
الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب
والذخائر جمع ذخيرة وهى ما يدخر لوقت الحاجة واضافته الى العلوم
بيانية والافلاذ الاقطاع والاناسى جمع انسان وانسان العين هو
المثال الذى يرى فى سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف
القياس وصرفت اى بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلم
فى الحائض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا فى الكلام
كذا فى القاموس وفى اراجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله
عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذى وعلاء
الدين السفيانى وبهاء الدين الحلوانى والحوز الجمع والقصب جمع القصبة
والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب فى تسابق الفرسان
ان يغرز واقصبة فى اخر الميدان لمن اخذه بعدو فرسه يعد سابقا
وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون والحذق
حاذق وهو الماهر فى صنعته وكثيرا ما نصب على الظرفية او بالتاكيد
بمعنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على
المصدر اى يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة ويخالج مفاعلة بمعنى الفعل
كسافرت من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على
حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصير بحيث لا يقدر على امساك
نفسه او باق على معناه الظاهرى اى ينازع كان ما ذكره بحركة
وما عاناه من شدائد الزمان يثبطه فى القاموس خالج قلبى امر اى نازعنى
منه فكر فعلى هذين الوجهين اذا شرح فاعل يخالج وقلبى مفعوله
وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فى قلبى فاعل يخالج فان شرح
ظرف بتقدير فى او بالعكس اذا جوز حذف فى فى الظرف المجازى ويكون

احدهما مفعول ثان بطريق حذف وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة
الكتاب او صفة تلخيص والامام الذى يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره
فى القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهرى والقاضى ومن
تبعهما فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من الاضطرار اليه وكثيرا ما يجمع
على ايمة والاصل ائمة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة
بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع
والى دمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر
الميم ايضا قال البكرى سميت بدماشاق بن نمرود بن كنعان وانه هو الذى
بناها وقيل ان ابرهيم الخليل عليه السلم وكان عبدا حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان — غلام م
حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والشآبيب — والله اعلم
جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية
والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه — و
حفظه الله عنه والفراديس جمع فردوس وهى الحديقة وقيل الفردوس
فى الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان
والجنان جمع الجنة وهى البستان ومنه الجنات والعرب تسمى النخيل
جنة وقيل المراد بالاصول الدلائل بمعنى ان الاصل ما يبنى عليه الشئ و — على انه م
بالقواعد المسائل والترادف ظاهرها وباطنها والعوائد جمع عائدة
وهى المنفعة محتويا قال الجوهرى حواه يحويه اى جمعه واحتواه مثله وتعديته
بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا
فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما
اوصاف متوالية او احوال مترادفة ومتداخلة والمخايل جمع مخيلة وهى
ما يوقع فى الخيال يعنى به الامارات والسحر الاخذ وكل ما لطف ودق
ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط او لـ كاتب صدر الدين يحكى حديقة
مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة قد سبق بيانها — روضه م
والمنى جمع منية وهى المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة
وهى اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات فكان يعوقنى معطوف على
كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل
التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد
وهو المواضع الذى كنت تعهده شيئا اى تعرف والمراد بهما العلماء

مصدر م

والمدارس والكتب والمصادر جمع من المصدر بفتحتين وهو الرجوع
وقيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون ومراسم الشي محال اثاره وعفت — والمتعلمون م
اى اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت
اى اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء في العلوم العربية التى كانت — وقيل المراد بها علوم الفضل م
كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة
تلهف عن الشي اذا تحسر والاندراس الانمحاء والتاسف الحزن والاذكياء — الظهار م
جمع الذكى من الذكاء وهى حدة الفواد وهكذا مذهب الزمان يريد
ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلا ليس مخصوصا بهذا الزمان
بل هو رسم مستمر له متوارث ودروس الاثر انمحاوه ويقال درس الرسم ودرست — والمحاوم
الرسم يتعدى ولا يتعدى وفى اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان
وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهى اسم من الاعتبار
والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة
الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل
من بنى اسد يرثى بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوز
حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجى من الردى احد نجاك مما
اصابك الحذر يرحمك الله من اخى ثقة ليس فى صفو وده كدر
فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد
التضمين لكن لما رابت اه استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام
على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد
والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوقد التكثر
والنمام والرغبة فى الشي الارادة المقارنة للرضى من رغب بالكسر من — ارادة وارتغب فيه مثله م
رغبت عن الشي اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى لملاحظة
معنى الاستعلاء وامتداد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل
وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة
والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذى هو ضد التفصيل وانما
سميت بها لان افادتها انما هى لاجتماع المفردات وارتباط بعضها
ببعض لا بتفصيلها ولو قال الجملة وتفصيله لكان انسب بقوله وتفصيله
تحصيله على حرموا على البناء للمفعول اى منعوا والتوفيق تهيئة
الاسباب للخير وتخيئة اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل

الى المطلب والسر الذى يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المنطوية
فيه اذ لم يقع عليه للمحرمات والخرايد جمع خريدة وهى الجيبة من النساء فى الاصل
انها العذراء ولولو خريدة لم يثقب شبه به المسايل المشكلة فى الاستتار و
التركيب فى احتماله للوجهين مثل قول المص فيما بعد غرر وجوه الاعجاز استارها
وسيجى من الشارح بيانها ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض
فى المواضع ميل الى المعنى كما فى قوله تعالى كل فى فلك يسبحون والمقال
مصدر من قال والحالة واحدة احوال الشي وحالاته الطرايق جمع طريقة — الحالة م
ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا بمعنى المذهب ولو قال الطرق حتى يكون جمع
طريق وهى السبيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة فالمراد بطرايقه — بطرايقه
الالفاظ وعباراته الموصلة الى المعانى وسلوكها حها والدليل المرشد فاضلوا — ضلوا
كثيرا وضلوا الاظهر ان يقال فضلوا واضلوا لانه قصد موافقة البعض
من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل اختلست اى سلبت جواب لما والاثناء جمع ثنى وانثناء
للشي تضاعيفه وثنى الجبل والوادى منعطفها ويقول انفذت
هذا فى اثناء كتابى اى فى طيه والفرص جمع فرصة وهى النوبة وما فى التجرع
مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء
من باب التفعل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل قد حصل مرة بعد اخرى
يعتبر فى كل منهما التدريج وفى المصادر التجرع فروبردن خشم وانجه
بدان ماند والغصص جمع غصة وهى الشجى اعنى كل ما يتوقف فى الحلق — شى م
ولا ينحدر والاقتحام الدخول والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد
السهر مواضع ينبغى ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود بلجة الماء بالضم
معظمه ولجج الافكار كلجين الماء والتقاط اخذ الملقى من الارض وفرايد
الفكر نتايجه التشبيه بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى
والنظر فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو
المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة
فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء
والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة — وبالفتح م
المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة
واللام فى فلقد تناهيت موطية للقسم والتناهى البلوغ الى النهاية

جرد هيهنا الجز معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع والكلام من باب
التصريح بجز المعنى لزيادة التاكيد كما فى قولهم ابصرته بعينى واصغيت اليه
باذنى وامثالها والتصفح النظر فى الصفحات والغاية مدى الشى والجهد
والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على احتلست وثم لاستبعاد جمع مثل
هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع
الغصص ويجوز ان يكون للتراخى بالنظر الى تمام الجمع كما جاز فى مثل الفا
نظرا تعقيب اول اجزائه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى بعد نزول المطر لكنه فى مدة يتم
فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم ما ذلل اى ما لين
من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول
والعويصات جمع عويصة وهو ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى
منع والاضافة فى ذخاير كنوزه بيانية الكنز المال المدفون فالخفية
صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق وصولها
الفاظه وبنى نفيس اى يرغب فيه ونفس نفسا صار مرغوبا فيه فكانه بهام
ظرف والتوشيح فى الاصل الباس الوشاح وهو شى يتخذ من اديم عريضا
ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقيها وكشحيها استعمل فى التزيين
مطلقا فسح حاد والفقر جمع فقرة بالكسر فهى خرزات الظهر المرتبة
الملتصقة بها الضلوع من الجانبين وهو ايضا حلى يصاغ على هيئة
خرزات الظهر ويطلق على اجود بيت فى القصيدة واجود قرينة
فى الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر فى حسن الانتظام ومن عين التحقيق
اى نفس التحقيق من الظن والتخمين او خرخار التحقيق ومحضه او من
سويه وبو خاطره الوقاد السيال او من ذهب التحقيق مسكت
اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف
كانه التسوية واعطاء النصف البحث التباعد ومفعوله مذهب
والبغى التعدى والاعتساف المشى على غير الطريق والايماء الاشارة
الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل فى الطين اى زلق
الاخذين اى الشارعين والتاسى الاقتداء حظروا على بناء المفعول
اى منعوا وعموا الواجبات من قبيل الحذف والايصال اى عن تحقيقها
او على البناء للفاعل على اى حرموا الواجبات على انفسهم

وما فرضت اى ما وجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك
سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريه بشهادة العرف
كما فى قولهم فلان لا يحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو
اعلم من كل من فيه ثم الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والغرض والواجب والحظر
صيغة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف اى ما بعده عامله
زمانى والجملة عطف فان قلت اين العائد الى حين فى الجملة المضاف اليها على جمعت
قلت هى لا يحتاج الى الرابطة لكونها ما وله بالمصدر صرح به فى شرح
الرضى واما قوله مضت سنة العام واعجبنى يوم ولدت فيه وغيره بعد
ذلك وحجبان نادر فهذا الحكم خفى على اكثر النحاة فالصواب فى مثل
ذلك اعجبنى يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة
له ومثله اجمع وما ينصرف منه فى باب التاكيد فانه يجب تجريده
عن ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤوا بجماعتهم كذا فى
معنى اللبيب ورمانى الدهر مجاز عقلى والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع
رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعنى بالارزاء لغو متعلق
برمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعم الخطابى والغشاء الغطاء وهم
وكذا الغشوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال ل
جمع نبل وهو السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد
يجمع على ابنال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رمانى
ثانيا فوادى ايماء الى ان المرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب
حقيقة هو القلب وفى اختيار اذا فى اذا اصابتنى ايذان بتحقق وقوع المصيبة
واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة
فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهو حديد السهم والسيف
والسكين والرمح وبعد السين المذكورين وهاء فاما ابالى الذراء
لانى اسعى ما ان ابالى وذلك اى الرمى الرامى المذكور والتوارد التعاقب
وتفاقم الامر عظم والعشاير جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من المضاف اليه
اى عشايرى واخوانى وتلاطم امواج البحر ضرب بعضها ببعض والتميمة التعويذ
التى تجعل فى عنق الصبى لئلا يخاف رجلها فى تلك الدار كناية عن اقامته
الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله على وزن افعل بهمزة الاوسط
اوام

فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم بدليل على هذا قولهم اوّل منك
وجمعه على اوايل واوال فقلبت همزته واوا وادغمت وقال قوم ووءل على وزن من اوله م
فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما فوعل م
الف الجمع وبالجلد واول ارض معطوف على الديار وجلدي مفعول مس قدم
للوزن ترابها فاعله وعكسه يأباه العرف على الظ ان المصراع تضمين
لما انشده ابو نصر الاسدي وهو احب بلاد الله ما بين صادر الى
قفران ان يسح سحابها بلاد بها نيطت علي تمائمي واول ارض مس جلدي
ترابها والبا فيه مرفوعة حذرا عن الاقواء فترابها مرفوع لا غير ثم مس
التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جد في موضع التعليل لما سبق
واللام لتوطية القسم وتجريد امصاوه والاهالي كالاهلات جمع اهلة السيف م
بمعنى الاهل زاد والبا فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلاة كذا
في الموصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يدع اي لم يترك
من ودع يدع وما زعمت الادبا من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب وقد روي عنه عم ابن
عباس رض قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم
اي عن تركهم اياه وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي غاله
في الحب حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رض انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف
والاساس الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم
فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا وام اوفى اسم
الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن
ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اوامن منازل الحبيبة
المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف
تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او من آثارها وحذف التاء من تكلم قياس
اما تحريك الميم فللوزن والحرب الطائفة بلدح اسم موضع غير منصرف
للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم
بلدح اذا حلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف
بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل
فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني الشيء على ضده
كما قالوا عدوه بناء على صديقه مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله

الهاء ومن امثالهم في التحون على الاقارب لكن بلدح قوم عجفى واول من تكلم بها
بيهس الملقب بنعامة لما راى قومه في خصب واهله في شدة كان لم يكن له نصر
اذ البيت لعمرو ابن حارث الجرهمي قاله متحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله
الى اليمن كما اشار في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذلك
البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك يجري بالانسان
المقادر بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون
بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت
كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ما يونس ولم يتحدث بالليل
فيتحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السامر
بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت
من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت
حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق
فرازد على راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت
ناسجة او للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة
على العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او على الحمل
على المبالغة ثم نسج العناكب على الشي كناية عن المحجوبية حجابا مستورا اي
ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه
حجاب من دون حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر
ان يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكى الشكاية وتقديم الى الله للحصر
واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ايما الى ان الاول مقطوع
والثاني مشكوك فيه ثم الجار في عطف على ربما او على طرحت ثم الترح
والالجاء الاضطرار فرط الملال لكثرة الاساءة والبال القلب وهو كناية
عن سوء الحال واللفظ الرمي دفع اي مكان مرفوع الى الخفض اي مكان
منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الحجاز اضطراري
ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض ايحت من اناخ
الجمل واستناخ اي ابركته فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك
مرادا به مجرد الاناخة والمحروسة المحفوظة وهراة بالفتح مدينة مشهورة بخراسان
حماها اي حفظها والافات جمع افة وهي الداهية عطف على لفظ المفرد
والمثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد جهتها

او فيها وفي الكلام استعارة وبلده عطف بيان لجنة النعيم جي به للمدح لا لايضاح
المتبوع وان لم يشترط في عطف البيان كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من ماء التعريف م
صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدلا منها ان اشترط فيه ذلك عند
البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين والحق انه ليس بشرط به صح م
النقاوة الطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم
وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم
او من كرمت الارض اذا ذكى زرعها والصفة المشبهة يجي ابدا من اللازم واذا
اريد اشتقاقها من المتعدي وجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحمن ورحيم
والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت
اي ارتفعت خمدت النار من باب نصر ودخل سكن لهبها ولم يطفى جمرها و
النيران جمع نار كانور ونور واصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها
على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء ووجه
الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة او يل
السلطنة وهي الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك لشجرة
واثبت له الظل والظل الامد تكنية وتخيلا وترشيحا واللواء الراية والشرع
في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان
النبي صلى الله عليه وسلم وبالعزاء اي بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقود
اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب
وجمعه عدان واعواد والعواد ايضا الذي يتحرى به ويقال له القطر والذي
يضرب به والعظم في اصل اللسان والرواء بالضم لضم المنظر الحسن والرواء
واض اي عاد ومنه ايضا وبطم على البناء للمفعول اي جميع والشمل ما يتشتت
من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه جائز الارادة
لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا من
الوصول والتبات القطع وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم
اي منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في الربيع ويروى ارتعوا
بنا بين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت الماشية
اي اكلت ما شاءت قال النابغة حملتني ذنب امر وتركته كذا الفهر
بكرى غيره وهو رائع ويروى ان العبارة في النسخة المقروءة على المصنف ارتغوا
بالغين المعجمة من ارتغ فلان ابله اذا تركها تاكل كيف شاءت والميامن نردم

جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون من ولهذا قولهم دولة
لذلك والسلطان الوالي السلطنة وهي القهر ظل الله قيل وجه التشبيه
ان ظل الشي ما ينا سبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم
بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه
وتعالى ولان الظل يتنعم به ويلجا اليه عند اقدام الحر كذلك
السلطان يتنعم به ويلجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة
وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقاب وارقب وقد يطلق الرقبة
على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع
معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامي قد مر تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى
ما فيه من جنس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسطة من البسط
وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد بضمتين
والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والولي المالك من باب ضرب
والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدر والافاق جمع افق بالضم
والسكون وهي الناحية والنصال قامة والسرادق واحد السرادقات وهي
التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل امره
اقتداه وعمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه
من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم والاضافة على الاول لامية والطوية
الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهي الجراحة سمي اللفظ بها لانه موثر في النفس
فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا اذ لم يكن قال امرؤ القيس وجرح
اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء
مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او
او القران كلمة على ما كان عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام
صرح به الشيخ في شرح اللب والرسول انزل عليه الكتاب او امر بحكم لم يكن
قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرئيل وامره بالتبليغ والنبي
اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما والمرسل من عند الله للدعوة
عبادة كان صاحب الشريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء
عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء

تابعون لهم متمسكون بالانبياء بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا
بالانبياء ونصديقا لهم خليفة خبر مبتداء محذوف اى هو خليفة
والخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قايم مقامه وسد مسده
بخلفه غيره فى الملك والتا للنقل من الوصفية الى الاسمية او التانيث بتقدير
الموصوف مونثا اى نفس خليفة فى القاموس الخليفى الخلافة وفى الصحاح الخليفة
السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلايف ككريمة وكرايمه و
جمعها على خلفا محمولا على اسقاط التا بنا على انه لا يقع الا على الذكور اذ الفعيلة
بالتا لا يجمع على فعلا ملك اى تصرف والسطوة المرة من سطا نه سطوا
اى قهر بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة
الواحدة منه كافية فى تلك الافادة واسناد ملك الى سطوة مجاز عقلى
من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس
وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدا
واسم كان مشترك راجع اليه ومداه خبره والمدا الغاية وآية تانيث
آى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى انه طريق سلكا اى ذهب
كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف فى سلك للاشباع
والذرى بالفتح كل ما استبرته يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه
وستره والدراية فى العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج فى موقع المصدر
اى حوما نا مثل ما يرى فان قلت لا يصح ظاهر التشبيه حومان العالمين
حول درى الخليفة بر ونه الحجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه
قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد
ما ذكر فى خبرها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت تهم
معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الروية كما ذكر
فى قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج
بالضم والحجاج والحج هو فى اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك
معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى اى من الروية بمعنى العلم وحال من
مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة
او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج والوجه ان يقدر الموصوف اى معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان
يكون حالا من بيت الله والروية بمعنى الابصار او مصدرا اى يعترك اعتراكا

لم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال للابصار او مصدر منه
نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم الرضى كلجين الماء
وضمير منه راجع الى الخليفة لانه يذكر فى المعنى والمراد باحيا الزمان اعطا
نضارته فافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع
على الابتدا وخبره هلك والكافح فى الاصل المستقبل فى الحرب بوجهه ليس
دونه ترس والمراد به المعارض واللظى النار والبا سببية ومتعلقه بهلك
ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر فى موقع الصفة للظى لا لغو متعلق بها
والالف فى هلكا كما فى سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر
صاحب الكشاف فى تفسير قوله ويهلك الحرث والنسل فى سورة البقرة انه روى
الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى يابى وذكر
فى الاحقاف انه قرا فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها
من هلك يهلك واطار من اطار العصفور من الزرع وفى المصادر الاطارة
پرانيدن والصاعقة نار تسقط من السما فى رعد شديد كذا فى الصحاح
وفى الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من نار لا تمر بشى الا اهلكته
والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم للكوكبين احدهما من منازل القمر و
هى سماك الاعزل والاخر ليس من منازل ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق
بسمك اى ارتفع وقد يجى بمعنى رفع كما فى قوله ان الذى سمك السما بنى
بينا دعائمه اعز واطول قيل يعلى الاول سمكا مبنيا للفاعل وعلى الثانى
مبنيا للمفعول او للفاعل على ان يكون لوا الشرع مفعولا على المفعولية نصا
الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد والانهماك الجد
واللجاج فى الامر والجملة فى محل الجر صفة لمستغرق قرير العين اى ذات
قرة والقردة بالضم بالها وبدونها البرودة يقال منه قررت به عينا
بالفتح والكسر قرة وقرودا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه
تقر وتقر بالفتح والكسر ونقيضه سخنت قيل وهى كناية عن الراحة
عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم فالبرودة
وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه بعيدة جدا والاظهر
انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن ولذلك
يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره
من اهل التفسير فى قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت عينه

فان قرار ای مستقرة لا یضطرب بالنظر الی الجواب رجاء من مجیئه ونعیم
شعایر کما ینبغی والابتسام التبسم اول مراتب الضحک وقد بسم کضرب
والمبسم کالمجلس الثغر واقبل نقیض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف
متعلقا بتمسکا ای متشبسا والضمیر فی علا راجع الی الخلیفة ای ارتقی
الخلیفة فی المجد والشرف ولمرجاعه الی الدین تفکیک لتعیین رجوع الضمیر
ای فی المعطوف اعنی فاصبح الی الخلیفة وهو هنا لیس من العلو لانه فی
المکان بل العلاء وهو الشرف فان الحطیئة یمدح تمیمه بن حصین حیث
غزا بن عامر فادرک تار ابنه مالک الذی قتلوه وباع بینه بعضهم بحشا و
ربعت لدسان العلاء بمالک ای اشتریت لقومک الشرف بابنک و
المضارع من الثانی یعلی کما انه من الاول یعلو لکن القیاس والشایع
فی الماضی بالکسر وکان یعلی من التداخل او علی لغة من یقول فی بقی بقی
یدعوه الوری حر اصبح ان جعل بمعنی صار او کان رحال ان کان بمعنی
دخل فی الصباح ریثما فتحوا ریث ظرف لغو وما مصدریة ای ساعة
فتحهم فی المغرب امهلته ریثما فعل کذا ای ساعة فعل وقد یستعمل بدون
ما کقوله لا تصعب الامر الا ریثه یرکبه وفی الکلام ایهام لطیف لجواز
ان یراد بالعین الحاسة المخصوصة وان یراد عین الفعل من ملک والملک
مفعل من الالوکة وهی الرسالة واصله مالک علی انه اسم مکان مصدر
بمعنی المفعول قدم اللام علی الهمزة فصار ملاک ثم ترک الهمزة لکثرة
الاستعمال وردت فی الجمع سمی الملک به لانه واسطة بین الله تعالی
وبین عباده فایراد الجوهری ایاه فی فصل المیم من باب الکاف لیس
کما ینبغی والحق ایراده فی فصل الالف من ذلک الباب والعجب انه اورده
فیه مع زیادة المیم وایراد المکانة فی فصل الکاف من باب النون مع ان
المیم فیها اصلیة ولو کان تمسکن علی تمفعل کتمسکن علی ما توهمه
لقیل تسکون وهو ظاهر والمجاهد الذی بذل الجهد والدنیا تانیث
الادنی من الدنو وهو القرب سمیت الدنیا بها لدنوها والجمع دنی
کالکبری والکبر واصله دنو والاقرب فی تصریفه ان الواو لتحرکها
وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذف لالتقاء الساکنین وذکر
الجوهری انه حذف لالتقاء الساکنین فتامل والغیاث اسم من اغاثه
اغاثة واصله غواث فی المصادر الاغاثة فریاد خواستن وفریاد رسیدن

وکرت بفتح الکاف وسکون الراء والتاء الفوقانیة لقب دال علی التعظیم
فی عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحیة والجانب والمشرقة من اشرقت
الشمس اضاءت ویقال اشرق الرجل دخل فی شروق الشمس والاغصان
جمع غصن والغصن والغصنة بکسر الغین وفتح الباقی والمرزق
من النجوم ما خرجت اوراقه والعنایة القصد وفی الکلام مکنیه وتحصل وترشیح
والتشیید الاحکام من الشید وهو الجص بکسر الجیم کذا فی التلخیص بلا ال
وفی الصحاح الشید کل ما طلی به الحائط من جص او ملاط والبسان
الحایط اثرما اشرف عقیب ما قرب فی المصادر الانهدام ویران شدن
والامطار افعال من المطر یقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتین
وامطرها الله وقد یستعمل مطر والامطار بمعنی والسحاب جمع السحابة
والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع الطوق وکل ما استلف شیئا
فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبکسر الموت والمراد ان نعمة مقیمة
فی رقاب الناس کما ان الاطواق فی الاعناق وکذلک وقرأة الایة کنایة
عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتین کالحزن بضم الحاء وسکون الزاء
ضد السرور کما قال القاضی فی قوله نعم فلا خوف علیهم ولا هم یحزنون
الخوف المتوقع والحزن جمع علی الواقع وفیه بحث لقوله نعم حکایة انی لیحزننی
ان تذهبوا به ویمکن ان یقال المعنی قصد ان تذهبوا به والقصد حاصل
فی الحال وبهذا یندفع اعتراض ابن مالک علی قول جمهور النحاة وان
احدی فاسد لام الابتدا یخص المضارع للحال لان الذهاب فی الایة
الکریمة مستقبل فلو کان یحزننی حالا لزم تقدم الفعل فی الوجود علی فاعله
مع انه اثر وسمت علی البناء للمفعول ای صرت واسمه وهی العلامة عمیم
لطفه ای لطفه العام واللطف فی العمل الرفق فیه وقیل فی قوله نعم الله
لطیف بعباده ای محسن الیهم بایصال المنافع برفق والغبطة
ان یتمنی مثل حال المغبوط من غیر ان یرید زوالها عنه وبه یتمیز عن
الحسد محظوظا ای ذا حظ ونصیب من الرزق فشد ذلک ای قوی
اتصافی ای ذکری العضد الساعد وهو ما بین المرفق والکتف وفیه
ست لغات عَضُد بفتح العین مع ضم الضاد وکسرها وسکونها وعضد
کفصل وعضد وعضد ککتد وعنق ذکرها صاحب القاموس ومن
من عطفی ای حرک بعض جانبی علی ان من تبعیضیة وهو کنایة عن حصول

بعض الارتياح فيه وقد يقال حَرْك العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل
يتنبه بتحريك جانبه والاول انسب ثم هدانى عطف على ثم اجتبانى والهدى
الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد يقال اهداه الله الدين يهديه هدى
وهديا وهداية بكسرها فهدى واهتدى واهتدى وهدانى سواء الطريق
لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد
هدى فى الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعد بنفسه نحو اهدنا الصراط
المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو هدانا الى سواء الطريق
والفرق الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما للكشاف بين
المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب ب
الى المقصد والايصال ولهذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله لنهدينهم سبلنا
ومعنى الثانى الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبى صلعم مثل انك لتهدى
الى صراط مستقيم والى القران مثل ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم
مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابرهيم عليه السلم
يا ابت انى قد جائنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا وعن
موسى من ال فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون
وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الخلط الحذف والايصال مما لا يقبل
سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه عما تزهه عنه او من السبح بمعنى الفراغ
من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون تنزيه الله تعالى لفظ
التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا ينقطع
عنها فى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والسر فيه
ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزهه عنه من المتنزه فكانه
قيل وما ابعده من هذا فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب
تبعا وتارة بالعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر
متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده
ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه تعالى اعداؤه سبحانه
كذا فى الكشاف وهو جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب
وقعت فى اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح فى اخر الباب
الثامن والشرح الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح
السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض لتنبيه الامر بالنهوض

معنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدته من سبحته له

ههنا تم

اى القيام بذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان
اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حال فى استعانته لتفضيح الكتاب ب
بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة
على اعدائه فى مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح
الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف الفاتر من فتر يفتر فتورا المنكسر
والسنوح الظهور رجعا بحمد الله اى رجعت عقيب رجوعى واضافتى
اليه ما ذكرته متلبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى الصير ورة
مدفونا صفة كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن فى جواهر البدائع
الفوائد بيانيه وليست فى مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهمه الجوهرى
اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فى ما جاءنى من احد والظرف مستقر متعلق
بالكون التام لا الناقص ليتسلسل به التقديرات وهو صفة كاشفة لكنز و
المشحون المملو والتحفة ما اتحف به الرجل من البر واللطف والجمع تحف حضرة
الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو
الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحمله على الكناية
يجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد السنية فعيلة من السناء بالمد
وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ والحصن والحصين
بين الحصانة والباء فى بالنبى للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق
من الخلة بالضم وهى الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ
وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوى بفتح
الهمزة والى الاخت اخوى بضمها وكثيرا ما يستعمل الاخوان فى الاصدقاء فاء
والاخوة فى الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا
ودهم عن شوب النفاق ويشيعونى اى يجعلونى مصاحبا من الاشاعة
يقال اشاعكم السلام اى جعله مصاحبا لكم وتابعا والباء فى بصالح الدعاء
زائدة او تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من
المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا فى الصحاح ولا يتعدى
الى المفعول الثانى البتة صرح به الثقاه فلا استقامة لما جوزه الشارح
والمحشى فى شرحهما للمفتاح فى قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتى
ايادى لم تمنن وان هى جلت من كون ايادى مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل
على المسامحة هذا والباء فى بما عاينت على بعض النسخ للمقابلة اى بما عاينت اى بمقابلة

والكد الشدة في العمل والعنا بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعانيت
العناء على ماهو بالمعنى مثل تناهيت غاية الوسع في احتمال الوجهين
ولو قرئ عانيت من المعانية لكان اظهر لكن الرواية لا يساعده وتضرع الى الله
اذا اشتكاه وتذلل اليه طلب المعروف وكذا تعرض وفي المصادر التضرع زارى
كردن والناكب من نكب عن الطريق اى عدل كطرب ودخل والمبين من الابانة
وهي الظهور وهذا اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري
اللام للابتداء وعمري مبتدا حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده
تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء في القسم الا بالفتح ثم
قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب وكذا امثاله مما اقسم
فيه بغير الله كقوله والشمس والقمر والليل ونظايرها اى ورب الشمس الخ ويمكن
ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المذكورات واسلم من التاكيد
بالقسم بالله نعم لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله
في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته مكروه كما صرح
به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد
انه حلف يجب البر به وحرام ان كان خالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن
عباس رض لان احلف بالله نعم فاتم خير من ان احلف فابر وعن ابن مسعود
مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به ولهذا شاع بين
العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قايل لعمرك انهم لفي سكرتهم
يعمهون فهذا اجرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله
والعز خلاف الذل والمراد به القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام
يروم روما وهو اههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين
قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه
كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا
كان الطالب ايضا له كثيرا فغيه نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا
اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور
او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق
يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر اى الحق المبين
قليل طالبه طلبه والطباع والطبيعة والطبع السجية التي جبل عليها الانسان

بدونه كما صرح به بعض الفضلا وقد قال عليه السلام ان الله ينهيكم تاعن ان تحلفوا بابائكم فمن كان

وان استعمل في ١٢

المؤكدات لكه

المطلوب لكه

اسم

واللدد شدة الخصومة فالاضافة في قوله ويواد الخصام اذا اريد بالخصام
المخاصمة بمعنى في اى شديد الخصومة في المخاصمة ويجعل الخصام الد للمبالغة
وما نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف الثقفي مردود
بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال الاسلام بعد
نزول الاية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن
فاتني او فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام المؤذنة ويسمى الموطية ايضا
لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط
بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت
ان اللام زائدة لا موطية للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا على كما ارى تباريح
فللموت اروح والثنا الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب
بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك درهم بوصف النكرة لان
اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف احسبه الشيء اذا كفاه
وفي الصحاح حسبك درهم لكفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله
الزهيري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة
بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن
الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة
الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون
الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح
ومعنى الكلام افتتح كلامه كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله
فلا تفاوت ح بين التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد
لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان با بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من
فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالته على رتبة علم
الله والمناسب لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن
اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه الفحول انه
الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فيه لدلالته
متبركا بها ولذا لزم حذفه في كلام الحكيم نعم تقدير ليكون متلفظ كل من
شرع في فعل متبركا بالتسمية عينا في القران اذ لو اتى به تيمنا لافاد تسمية من شرع
في القران او للاشعار بانه موضع معنى ان الانطلاق فيه عن ذكر الله نعم اذ لو ذكر
الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصود ولهذا

الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سمي اللام المؤذنة م

تباريح

يقال م

ح

خبر م

فسلكنا تلك الطريقة م

الا نيفا لم

قال بعضهم التقدير باسم الله نقدم ابتدائي او تقدير الفعل الخاص اولى لدلالته على تلبس
كل الشروع وفيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية اشد بالمقام وادنى بتأدية المرام
من تقدير ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا
ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون
الشروع فيه متلبسا كما في النية حيث اعتبر تحققها في جميعها تقديرا ولذا ذكروا الابتداء
في حديث البسملة لا لان المقدر فعل الابتداء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص
بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه السلام
باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك
اموت فانها ايدل على ارجحية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تقرير
تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل
ان يكون الطرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح الى الحمد فقط مع تاخر
عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر
الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به ولا تعارض بين حديثي الابتداء
بالتسمية والابتداء بالحمد حقيقة لان الباء فيها للاستعانة والاستعانة
لا تلوح بين التادب لانه يفضي الى جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة
بذاتها وحمل ما الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو منافي
للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى
الشروع في البحث كما قيل ولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي
اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل
لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له
الحامد عرفا وبهذا ثبت التعارض الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التوفيق
ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى اداء
بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بها بالعمل بموجب الحديثين اشار الى تعليل
الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح وارد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح
به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت الشي
ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط
القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان
بلا اداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا اخر شكر نعمائه مع تقدم

في ابتداء العبارة
تحقيقا و ص

الحمد بها الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك
الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل
الافتتاح بالحمد بالاداء والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لا يفيد
في حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل
ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد المقيد
وبانه تعليل بحمد الله لا صح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه
بلا علة وجعل العلة للمقيد باباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد
لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب
حق شكر النعماء مستبعد جدا نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط و
الجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على معنى ان الحق ههنا مثله فيما شكرناك
حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله
تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور
وامثاله واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به
ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر
موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه
تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ القول بانه مشترك بين الاخبار
والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة
نقلها الشارع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه
بلا ضرورة داعية مشكل جدا لحق شيء ما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل
ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية بناء على ان المراد بالشكر صرف
العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا
المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار
تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض
شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين
الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية
في الموضعين فالاولى بيان شيء والثانية بيان لما يجب والمراد بالشكر الشكر
اللغوي ومصداقه الحمد ههنا لانهما متحدان دائما كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير
ان المصنف اداه شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد
بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تقتضي بحق شيء من الشكر وان لم يفد

المذكور اما لهذه النكتة على انه
سمي ان الاطراد والانعكاس
والحمد عندهم في العلل ص

دين . الذي م

وارد على ان ينكره حق شكره هو الثناء باللسان ورد عليه ان
قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا احصى
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد
المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطية للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة
قوله سواء كان ذكرا له وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على
ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي
قبله هو المسمى في اصطلاح الاصوليين ببيان التقرير فلا يرد ان صرف
اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان
غير مجزوم به اذ المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله واذكروا
ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر
في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي
ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد اللغوي
باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء
لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل من الثقات من ارباب
اللغات يحمل امثال ذلك الحمد مما ذكر عندهم على المجاز على الجميل لم يتعرض
للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه
اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم
ايضا لما ذكر من دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله
من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه
حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل
قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر
ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا ويصوره بصورته
فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان
عم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار
الذي هو القاعدة العظمى في امر اصول الدين دون المدح لصحة قولهم
مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس
بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر
اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا
به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ اسناد

تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد
عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات
جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات
مبدأ الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في التحقيق والمآل وقد
يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من تجويز اسناد
القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا
الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا اصل له في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية
كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع الاعتراض الفعلية بان اهل
اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل
فتامل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف
به كما يوصف بالمصادر منه قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا
خبر والفعل بعده اعني تعلق الى اخره في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح به الزمخشري
في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير تعلقه
بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة
اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد
من المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احد فالصواب الواو بدل
ام ولفظه او بمعنى الواو مشهور وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار
الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف
اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم تكن
الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا والهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام
مستعملتان بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين ان م
حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا
ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل
سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء
واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة
في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان

ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل
خصلة ذاتية والفواصل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي
ههنا التعلق بالغير في تحققه وجودا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال
كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري
البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا والشكر فعل الخ فان
قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في
الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في
ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا فسره وبين الفرق تخليصا للسامع
عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة
الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على نحوي الاستحقاق يعني
ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية مع صفة الانعام فكيف
يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواصل اللهم الا ان يلاحظ ههنا
حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفادة من التعلق باسم الله والاخر
من التعلق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني
ولا يخفى ما فيه من التكلف ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته
بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني
اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل
بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار
الغير او بالالهام او باخبار المعتقد بنفسه او بفعله او يكون المبني بلا واسطة
عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على من النقاد بمن الاعتقاد لا غير وههنا
بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك
ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله يقصد
به فليفهم بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه
على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في
الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه او اعتقادا او محبة بالجنان عطفه
على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني
او العمل الاركاني شكر ولا يوافقه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان
الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه
افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة او عدم المخالفة شرط خارج

فالحمد ههنا على الصفات الذاتية ص
لانعام م
في بعض النسخ
اذ ك
لم م

ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا اولا وقيل بل المراد به
الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات
الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد
المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لم يكن بد من عطف المحبة على الاعتقاد
ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد
الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها او عملا وخدمة
بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا
كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا وحده حال من اللسان
على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني في ان الحال المعرف
فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى
ولهذا يعامل معاملتها كما سيجيء فلا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي
انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه
موردا للحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من
ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في
حال وحدته لا مع غيره يعم النعمة على الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا اي ك
القائمة بالشخص متعدية الى الغير على الوصف بالعلم والشجاعة
ليس الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف
بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فاذا لا يصح عدم صدق الشكر في
هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان
قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها
حمدا وقد اشترط الاختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك
الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا
والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة واللقب
والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى لعجز تعقله اذ هم حين لم يعلم حقيقته
فلم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية
والسلبية والفعلية على تقدير ما ظهر منها بالبعض الاجلي وانما المنفي تعقله
بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص
على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو
الحق تعالى فقط واما اذا كان وضعه تعلم غيره بالالهام او الوحي فلا

رسي
اي ك
بنا في م
فيه

وذات قد يقال على حقيقته وقد يقال وقد يقال على هويته الخارجية
وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال
النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تذكيره وتانيثه وخص بالذكر في تعيين
الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب
لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه مبدأ لكل كمال ومبعد عن كل نقصان
وذكر جميع استحقاق جميع المحامد والدال على ان كل كمال وكل نوال الجناب تعالى
توطية لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
الثاني بمعنى الحمد ولذا لم يقل الى قوله على مجمع الاستحقاق بن اى لكون لفظة
الله علما للذات من حيث هي لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها
على استحقاق الذات من حيث هي اى من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض
عليه بان لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يفهم اصلا من قواعدهم
ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو
اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما
انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم
يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد ارادة الاستحقاق ق
الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع
صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم
لم يبعد ان يجعل التعليق في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات
وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سأل ان هذا الايهام لا يضر
اذ الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في الشكر ولهذا تعرض المص
لها بصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الى اخره وههنا بحث احسن
وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في
حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر
بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان واجب م
شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي
هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت
حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق ق
الوصفي وبصفاته وايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق ق
هنا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات

مصدر

كان مستحقا لجميع التعظيمات لا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق ق
المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل
لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته
ان يعظم على فعله فتدبر وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به
سياتي في بحث تقديم المسند اليه انك تعمد على اسم فتقدمه تارة وتجعله
مسندا اليه وتؤخر اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في
ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او متقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في
بان يكون التقدير احمد الله حمدا لله او يكون مقدما بان يكون احمد حمد الله
نسعم بان النكتة فلا وجه للاستصواب بان النكتة انما هي للازال عن موضعه
لا للقار والحمد ههنا قار فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو
المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم
الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف
يقتضي اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض
للحمد بعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام
غير نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع
فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات
الآية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن بن
وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام
استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف وهذا يقتضي
تقديم الظرف كما لا يخفى على ان صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب
ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف اى والمحمود على ان الخ قال ودل
على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير محض فيها ثم انه اشار الى دفع ما
يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في المقام ويؤيده نص يح
صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض
بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع على ان صاحب الكشاف صرح بوجود
الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي
اعني المقام ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل
بتقديمها وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت

مقام حمد والجواب منع ان المقام في الآية المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان م

ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله الحمد كما في لله الحمد كرل

لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه كما سيجي من ان المخاطب بالجملة المقررة يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرنا فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قد صرح بان فيه اي الحمد لله بتقدير الحمد ايضا اي كما نبه بنا خبره وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجرا صفات الربوبية والانعام جلائل النعم ودقائقها والملك على الله تعم بعد الكلام الدال على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله وبهذا يظهر الحاكي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله نعم يظهر انه ليس نفي الاستغراق بناء على انه منافي لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظ قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا تندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه اختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على المتفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظ في المثبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما منع كون الاستغراق معنى اللام منع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصر الشارح م
في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع

الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظ ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكر كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على المراد بالتعريف اللامي في الحمد معنى ما م
لا طلب مدلوله الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم المفلحون الدالة معنى التعريف في المفلحون
على ان المتقين هم الناس الذين ابلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورة حيث ردده بين العهد وغيره وسيجي تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الذي ذكره من نوع التعريف للجنس وحمل كلام الكشاف الثاني م
على ما ذكر وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظ ان هذا الخ اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على نفي الاستغراق على اثبات اللغة بالراي وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك ليلتئم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح قد رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هنا ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبى عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ابني الشريف كلامه واورد ما اورده فان قلت من على الشرح م

يفهم منع صاحب الكشاف وكون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق
لان اطلاق تعريف الجنس صح — قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان
الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة
الى الحصة من حيث هى هى وصاحب الكشاف جرى ههنا فى الاصطلاح المذكور
بقرينة ذكر الاستغراق ههنا فى مقابلته والمشهور بخصص تعريف الطبيعة
والحقيقة بذلك وهو المذكور فى التلويح وفى بحث تعريف المسند اليه باللام
بالجنس صح — من حاشية الفاضل المحشى من الدال على ذلك انه صرح فى موضعين ولم يتعرض
لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف اما الاول فلانه صرح بالجنس فى سورة العصر
ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعله دليلا على نفى الاستغراق
بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة
على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق والا فكذلك شيوع
ارادة الاستغراق فى المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق
كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى
كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء فى الاية الكريمة قرينة
موجبة له فلا فالفرق ظ واما الثانى فلان تصريحه بالجنس وعدم
التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره فى معنى الحمد على
الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين
الجنس من حيث هو والجنس من حيث هو وجوده فى ضمن جميع افراده
وكذا الحال فى قوله اختصاص الحمد دون ان يقول المحامد بقى ههنا بحث
ذكره جدنا شمس الملة والدين الفنارى فى تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل
على اختصاص الجنس لا ينافى مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق
فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذى ذكره صاحب الكشاف مستفادا
من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص فى الاثبات كما عرفت لا الثبوت
واثبات الجنس المذكور لغيره لا ينافى ثبوته للغير ولو عند المثبت و
لذلك قال السكاكى وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين
اثبات صح — جاءنى زيد وعمرو ذهب وهذا بخلاف جميع الافراد للمذكور فانه ينافى
ثبوت شئ منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان
صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتى فى سورة التغابن وغيره
مراده صح — بل الظاهر ان مراده بالاختصاص فى قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص

للحمد وانه به حقيق الثبوتى فلا يبقى الاستغراق على الثبوتى او الاثباتى لمنافاة — سواء حمل الاختصاص على
مذهبه الا ان قوله بالاختصاص الثبوتى مبنى على التاويل ولا ضرورة ههنا مع
ان اظهار مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب له والا يكاد الا ترى انه صدر فهما
نقل عنه بقوله الحمد لله الذى خلق القرآن ثم غيّر الى ما ذكر لوجوه ذكرها فاضل
المحشى فى شرحه والله اعلم — بل على ان الحمد الخ كلمة على متعلقة بخبر مبتدأ
محذوف اى هو مبنى على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر وبهذا اندفع
ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الخ على قوله على ان افعال
العباد يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول
ان يفسر صح — بالتخصيص فى الحمد لله لا مدخل له فى هذا البناء ولا حاجة فى دفعه الى ان احدا
اعتقد ان جهة الذهاب الى تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما
انه ساد مسد الفعل فلما قال ان التخصيص علم ان الجهة الاولى منتفية وان الجهة
هى الثانية — والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد
هو صح — عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام لكن التى خبرها ظرف غير ظاهر
الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظ لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها
ان صح — فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددى واما ان قدر
باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم
الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول فى
الاسمية التى خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه
للحدوث ونقول يكفى للعمل فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى
او اخره — الثبوت ايضا وقد نص الشارح فى احوال الباب الثالث على ان زيد
فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح
فيما ذكرنا هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى
المتجدد علينا — المتجددى يوما فيوما ان يقال احمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا
وتعلقه بالله على الاستغراق لان سنته معونة المقام على ان فيه انعاب النفس
دون الثبوتى لانها اذا اعتادت الشئ الفته ولا شك ان افضل العبادات
اشقها والجواب ان القاعدة فى اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب
البلاغة بملاحظة المحمود عليه فان كان من الاحوال الثابتة فالمناسب ان
للذات صح — يختار الجملة الاسمية كما فى سورة الفاتحة فان الربوبية مثلا صفة ثابتة فلذا

اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اى لا يدل على الاستغراق لعدم
جواز زيادة النائب على المنوب عنه فى الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم
دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه
قد يقصد فى المقامات الخطابية مثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما سيجى
فى احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذى ناب عنه المصدر
من ذلك القبيل والجواب ان ذلك فى الفعل المنزل منزلة اللازم اعنى الذى لم يعتبر
تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور فى فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو
فيه نظر لان النائب مناب الفعل هو المصدر المنكر كاف فى نيابة الفعل
فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففى العبارة مساهلة ولئن رد
ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه قد ينوب عنه
ايضا كما فى قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان فى الاستدلال
مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت
فى الوجه الذى اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى
بما ذكر فى الاستدلال فاتمامه بتغير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه
فى الحصر وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا
القرينة المجوزة له لا المرجحة والا كان المعنى ح للجنس هو الشايع فى
الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت
كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشى انما
يدعى عموم القرينة المجوزة وكونها كنار على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على
مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد صرح فى
المفصل فائدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد والجنس فلا ينافى ما ذكر
فى التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره
الاصوليون من ان الحمل على الجنس فى والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع
الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا
ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر فى العموم بدليل استعمالها
فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها او على ان اللام لا يفيد
سوى التعريف الخ خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كما لتفريح
بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره

الفاضل المحشى بقوله والسبب فى اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى
اختصاصه بالله تعالى ثابت لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت
فلا وجه لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت تعرض فاضل المحشى الى هذا الوجه
قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام ١٠ اختصاص جميع الافراد وكلام
الش خلو عن ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى
هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا ما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة
يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله تعالى لان المفيد لذلك الاختصاص
على ما صرح به نفسه فى احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة
لا يتفاوت حالا فى الجنس والاستغراق وبقى ههنا بحثان الاول ان الدليل
المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله الش بقوله او على ان اللام الخ منقوض
اجمالا لتخلف الحكم عنه فى صورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده
كما صرح به فى المفصل ويقال اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل
الا على مسماه وهو بعض الجمعه او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمه عهد خارجى
لا يقال هناك وضع للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل
المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل يحتاج الى ان يتعرض لعدم الوضع
فى المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت
فكذا المقدمة المطوية فى التعليل الثانى التى اشرت اليه هناك البحث
الثانى ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان فى
مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام
اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان
حمل على الاستغراق او العهد الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز
اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد
اما ان لا يكون من هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا الكلام او لا يكون
ام المختار على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا
عن ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة ويمكن ان يوجه اختيار
الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى
الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى ٧ رمزا الى ان الثبوت على وجه
الاختصاص يقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص

جميع الافراد على ما انعم انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق
الاستحقاق بين لا لغو متعلق الحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان
الاستحقاق الذاتى اقدم من الوصفى كالاصل فتدبر مع تعدده
فى المعطوف عليه اى الذى عطف بهذا على ما انعم وهو علم فان الاسناد لان
علم وان كان يقتضى مفعولين الا ان مفعوله الاول يجب ان يكون عالما
والثانى معلوما وعلى تقدير الضمير لا يجوز ان يكون هو مفعوله الاول اذ لا وجه
لكونه عالما وفيه نظر لجواز ان يكون الموصول عبارة عن النفس الناطقة المتحلية
بالعلوم والمعارف كما جوز هذا القائل ان يكون هى المراد بالنعماء فى قوله
الشارح من شكر نعماءه ولا شك ان الضمير فى هذا التوجيه يصلح مفعولا اولا
هذا واعلم انه قيل لما شاع حذف الضمير الغير المرفوع من الصلة لزمك ان
تجعل العلة التعذر والاحتياج لتوطئته ولك ان تقول جواز حذف الضمير
المجرور مختلف فيه فمنع بعضهم جوازه مطلقا للزوم اللبس فى بعض المواضع
نحو جاءنى الذى رغبت عنه وحمل عليه ما ليس فيه واختار هذا المذهب الامام
المرزوقى حيث قال فى قول الشاعر عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى
كانوا من قدر كانوا عليه تصحيح الامر العائد فقد اخطأ اذ لا يجوز الذى
مررت جالس اى مررت به وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا وقال
الكسائى وجماعة من النحاة لا يجوز الا اذا اتسع فيه بان يحذف الجار اولا ثم
يجعل المجرور منصوبا كالمفعول به ثم يحذف ذلك المنصوب لئلا يلزم
كثرة الحذف دفعة كقوله نعم بما تامرنا اى تامرناه والاصل تامرنا به ولو كان المجرور
مما لا يتسع فيه لا يجوز حذفه نحو الذى مررت فلما كثر الاختلاف فى جواز
حذف المجرور جاز ان يجعل احتياج الموصول اليه مع وضوح الوجه
التابع سببا للعدول عنها فقوله لزمك ان يجعل الحكم فقد
تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه
البعض كما فى الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز فى غير الاستثناء
عند الجمهور كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعنى التوطئة
والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما فى الوجهين الاخيرين فان
الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين فى نفسهما لكنه لا لطف لبيان
ما علم بما لم يعلم مدحا وههنا وجوه الاول ان ينزل الفعل اعنى علم
منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث

والزمان وقد يتجرد فى بعض المواضع لاحدهما لولية مجازا الثانى ان يكون
لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته
وايضا الاصل الحقيقة ما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثانى فلعدم جواز حذف
الضمير المبهم بمثل ما ذكره عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر
مع عدم اشتماله على نكتة شعرية امكن من يكن بالضم مكانه اخذ مكانه يريد ان الحمد
على صفة المنعم اشد تمكنا فى القلب وقبولا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس
النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة لقصور العبارة عن الاحاطة
ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول
الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول اجمالا او تفصيلا
واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثانى الى الثانى
ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما فى التفصيل
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما فى الاجمال وانما اقحم فى الحصر
لفظ الابهام المراد به الاشعار اذ التوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك
ايماء الى اعتبار القصد فى الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فودى بانى الشر حين
واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص
الانعام بشئ دون شئ آخر واختصاص الحمد على انعام دون آخر ولا يقدح
فى عموم التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاوصاف
المذكورة فافهم وقوله دون شئ معناه متجاوزا شيئا آخر وسيجئ تحقيقه
فى بحث القصر وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر
ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة
واحدة لمطلق الحذف فيكون هى ايضا علة التعرض للبعض ولما جعلها علة مستقلة علم م
له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل فى صورة ذكره بلفظ
العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل
انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بوا سطة
خطابة المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم فى افراد
ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد
الشارح هذا فتدبر ثم انه صرح ببعض النعم الى الشروع فى شرح قول
المصنف وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل

حيث قال فقوا علم الى وثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم
امس بر اد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس عجب او للتراخي في الرتبه فان رتبه ثم ما صنعت
تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبه اجمال مطلقها وسيجي في مباحث
الفصل والوصل زيادة تحقيق لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا
بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموصفين
فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول
المفتن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول والمراد
بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او يقال الايماء الى مجموع
النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك
مصرحا به والبعض مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد
ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح
به وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لا تبيين السر اصالة تلك النعم
ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء المعاد في الرسالة
ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على اصالة التعاون بينهم ليس كاصالة النعم صرح في خلاله
يتعاونون استيناف جوابا لسوال مقدر ورد ان يقال ما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول
اقرب   وهذا موقوف على ان يعرف كل احد اصالة ما في ضميره
وكذا يحتاجون الى ذلك في امرهم لان معرفته نع ومعرفة صفاته وافعاله
المتعلقة بالدنيا والعقبى لا يتم الا بمقدمات نظرية منتهية الى قضايا ياضر ورية
والعبادة لا تحصل الا بمعرفة انه كيف يعبد والانسان الواحد لا يستقل
بتحصيل هذه الامور غالبا يحتاج الى مساعدة من بني نوعه فكان البيان ناصلا
ما يحتاج اليه في بقاء النوع في الدنيا اصل ما يحتاج اليه في تدبير امر الاخرة ايضا
وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله علما ضروريا في كل احد بحيث
يعلم بلا تكلف كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ الآت في تلك الكتابة
مشقة لاحتياجها الى ادوات يعتبر حضورها في جميع الاوقات وايضا
الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من
لا يراد اطلاعه عليه   وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما
اما بمعنى الناطق فلا معنى له واما بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى
الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع

الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر
وجعل المعرب تفسيرا له   ثم ان هذا الاجتماع شروع في بيان اصلية
نعمة القوانين ونعمة البعثة ونعمة المعجزات المنزلة عليه ولتبيين المناسبة بين
ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد   سعو الجميع عليه قيل ضمير الشان
يرجع الى المعاملة والعدل الا باعتبار ما ذكر او العدل فقط   لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير
المعاملة والعدل اما باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها
حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة بقيد المعاملة بالعدل ثم النحاة
قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك
ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى
المغاير   بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فرق منها من قولهم بد ببدد
بدا اي فرقه والتبديد اي التفرقة وتبدد اي تفرق او لا عوض عنها فان
البد يجي بمعنى العوض ايضا ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد
على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المنون
اجراء مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه
السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله
تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا
متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في ما نحن فيه محذوفا هو خبر مبتدا
اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا محذوف اي البد المنفي من قوانين
كلية وهذه الجملة الاسمية التنبيه لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا و
يجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يبد من قوانين وقد
اشار اليه الشريف في اواخر المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر لا حيث قال
في قوله لا تلقي لاشارته وان لاشارته ليس معمولا للتلقي والا يوجب نصبه على التشبيه
بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكرنا بظاير هذا التركيب
وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة
تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه
علامة دالة على صدق الدعوى   واعلى معجزات نبينا هو القران لانه
معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة
المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه باق على وجه كل زمان داير بين الكتب

يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه

على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ان يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل
ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة من عطف الخاص على
العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر
برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لكان
اول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتدا وفي الاصطلاح
كون الابتدا مناسبا للمقصود وهو في الحقيقة سبب لتفوق الابتدا لكنه يسمى باسم
المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع ع
فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او
باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان ن
في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على
العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف
والمتنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثامن
من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومرتبته اذا كان ذلك
المذكور بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام
شعر بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يومي الى الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث
يرتفع عن الدخول تحت العام كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه
وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن ن
وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار ر
انه بمعنى الشرف او بانه ماول بان مع الفعل ما لم نعلم مفعول ثان لعلم
والاول محذوف اي علمنا ولا اضمر ضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب
حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع اقتصار في قوله نعم لا علم
لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني
اذ هي من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار عليه وقع على
كلا المفعولين او ان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم
بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم
وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة
الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير

ما ينبغي بحوز كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وفواتنا
رعاية للسجع قيل عليه يحصل رعايته بان وما لم نعلم من البيان علم ورد
بانه تركيب آخر والكلام في تقدم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه
وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب بخلاف الظاهر وهو تقديم المفعول خير من
نطق انما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عليه السلام لينا سب ما ذكر
في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال
انه خص منه البعض وهو الله وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى
للشارع المعين للقوانين اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء
وايضا لما كان عليه السلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له
من المثوبات الموعودة كان الدعاء له بعد الثناء على الله تعالى على ما قرر في
الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى آخر وقد تعرض في شرح الديباجة قبل الانتهاء ان يكون
المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي وفصل الخطاب صلوات
الله عليهم اجمعين فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا
بملاحظة معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث
بملاحظة الرجال اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا اشتراط
الكتاب مع الرسول كما هو المشهور ذكره صاحب الكشاف وان رد عليه بان عدد
الرسل يزيد على عدد الكتاب فتامل ولفظ اوتي اما دلالة على
انه ليس من عنده فقط واما دلالة من عنده به فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصح
الا من الله تعالى وكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا من الله تعالى
مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابقة اشارة الى المعجزة اراد
بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول
فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة
كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على
الرسل عليهم السلام فالامر ظاهر والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لنص بحيهم بان باقي
الكتب ليست منزلة الاعجاز واما ما يعمهما ويشبههما فالامر ظاهر فصل الخطاب
البين من الكتاب انها لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر المفصول مرادا
الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه ان يعلم الا انه روعي فيه جمع ما لا بد في الافهام فالتبيين ههنا بمعنى
العلم والفهم ولذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض

عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما
لا يتبينها من خاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما
يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد ما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان
يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الواضحين في العلم يعلمون
تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام
فالظاهر ان يخاطب البارى تعالى من يفهم ما خوطب به وهم يفهمونها ولا يلتبس عليهم
او بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وتبيّنها والله اعلم او بمعنى فاصل
قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز والتبيين ووصف الخطاب به
على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ
عبد القاهر في قوله وانما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على
معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة
مجازا عقليا وسينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له فيما اضيف
اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم يرد بالعدل العادل لا
ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك
النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل
فاعتبار تجويز الفعل في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف
نعم ابقاء الفصل على حقيقته على الظاهر نكتة تجوز اصلا بعيد فتدبر
اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء
ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه اما قلبها همزة فمحقق كما في اصله
ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشايع بدليل اهيل وهذا استدلال
البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل
ولو كان اصله اول لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه
بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له
خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي
الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع
اختصاصه بالاشراف ذلك فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير
التحقير كما صرحوا به خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان
فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام
وآل مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل

لما ارتكبوا في آل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول رعاية
للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرف
الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا
التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
واورد عليه انه صرح في شرح الكشاف ان اطهار جمع طهر كعدل بمعنى عادل وقال
المحققون ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع
صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب
كنمر وانمار واما المثل المشهور اعني اخبا وهاابنا وهااى الذين خبوا على
هذا الدراهم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان شاهد جنابها الآن يكون
هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع
طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلاميه وصحابته الاخيار
الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه وصحابة اطلق على اصحاب عين الانام و
عليه وعليهم السلام ولكن اخصها من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في
اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب
ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه
الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول
والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما والعرفي بحسب العرف و
الظاهر ان المراد ههنا كل مسلم ممن صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فيعرف بمجرد هذا قيل
كان لاهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا جمع خير
بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة
كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل لانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها
لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المنصرف فيه كما تقرر في النحو اصله
مهما يكن من شيء مهما مبتدأ قال في مغني اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير
الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده
او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع
الى مهما ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا زمن زائدة
وشيء فاعل يكن ابقاء مبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف

لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشئ اسمه ومن زائدة لان
كون الشرط غير موجب عند ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح
ثم انما ذكره من اصل مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد
منطلق معناه يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل
مراده بيان المعنى البحث وتصوير ان اما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها
لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في الدنيا شئ فحذفت الشرط و
زيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل
مذكور في شرح الرضي بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء
على الرسول بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر موقع اسم هو المبتدأ يريد به مهما و
الدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما
تاتنا به من آية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى
ويزعم ابو علي والسهيلي وابن يسعون انها تاتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور
في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ او فعل
الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في بحث قوله تعالى واما
ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمة اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد
قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن واقيم مقامه ملزوم القيام من
زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن رفعه بناء كلامه
على المذهبين بقي ههنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة
الشرط ويدل عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه
تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع
البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم لو وقوع شئ بعد
الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه
وتقييده فتامل لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم
الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال
لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان
كان للشرط اكثريا للدلالة على تضمنها معنى الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل
بهذا اللزوم الكلي اما تحقق فرعيتها له في الشرط ولا يستلزم فرعيتها على الاصل
وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثري لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ

اللزوم مؤول بالالزام اي الزمها الصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان يحذف
اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة اللصوق والقضاء من قضية حتى اي
اديبه صفة القاضي فلا يكون فعل الفاعل الفعل المعلل وهو من شروط الحذف فيها
في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم
العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله و
ابقاء له بقدر الامكان فلو ان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب
ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك وهو لم يكن لتغير حرفيته اما جعل لصوق الاسم
اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه ان كان لا بد له من شئ وقد يروى مرفوعا صفة
للصوق لصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكرنا وثانيهما الصوق مفهوم
الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على
طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان
ان كان من المقربين مثل فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان المقربين
فان المنوي فيه الاسم لا صوقها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزم بل قال
انما اللازم ان لا يلي الفاء جزء من الجزاء بعد ما تم الشرط سواء كان اسما ام لا لما ظرف بمعنى
اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما يقال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي بالاضافة
الى الجملة يليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر
قول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا
فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا وها
قلت لعبد الله شمه والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط
لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران
امران يعودان على المعنى واعترض ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما
اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع
في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك
الى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته وعلم توابعهما
لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني علم
البلاغة بان يكون لفظ توابعهما مرفوعا باقيا مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور او مجرورا على نحو ابن سيبويه ابقاؤه على اعرابه لان توحيد

قوله ص

الضمير في به يعرف للبلاغة بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه
السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع
العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها
بان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم
البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة
وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما ويكون توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضمير به
وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاط العروض
في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما
براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المص فنا براسه وجعله
مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا
جعل هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور
وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا دخل للبديع
في معرفة دقائق اللغة العربية بل التحاق في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في
الافادة والجواب عن الاول ان الحق بيد المص اذ لا يخفى ان البديع له موضوع
متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية
متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان البديع
لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية وآخر التعليلات
على ذلك لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل يحصر الكشف عن
وجوه الاعجاز وكذا يحصر معرفة دقائق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم
العربية التي يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني
اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على
المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه
كما تقرر في النحو مع ان اضافته سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت

الاظهر

الاظهر ان لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج
والجزولي وابن علي حيث ذهبوا الى الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية
اذ لم يثبت فيه لحوق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجه على مذهب
سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق
على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق
وفي القسم الثاني بلا خلاف وان اثبت الآن يجعل الاضافة من قبيل
ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا تفرق المطابقة
لمن هو الواجبة في هذا المعنى وجعل من بهذه الطائفة وفي بعض
النسخ وجعلها على تاويل المرجح بالجماعة لكونه عبارة من العلوم الثلثة
اذ به يعرف دقائق العربية اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف
ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد
هذا الايهام تفخيم الشأنه واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق
لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا
بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والانسب هو الدقيق ايضا فاسرار
الدقائق بمعنى دقائق الدقائق لخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان
دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى ويكون تقدير الكلام اذ به يعرف
المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم
مستلزمة لادقية الطريق الموصول اليه كان علم البلاغة وتوابعها من
ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة
هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقائق العربية ادق دقائق
وبه يكشف وقد عرفت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه
بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب
المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان
ادقيتها لكونه ادخل في مدحها وآخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله
وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة
دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في
الوجود في نظم القران حال من وجوه الاعجاز ومن الاعجاز لصحة
اقامة المضاف مقام المضاف اليه بان يقى وبه يكشف عن الاعجاز في نظم
القران استاره فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال

الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاف اليه
للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف عند الكلام جزء من المضاف اليه
او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملة وراثت
هذا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل
الحال فقيل معنى الاضافة لما فيهما من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل
ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه
وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وبهذا اشار بقوله والصحيح الح
الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور
لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء بل يلزم تجويز وقوع الحال
من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك
في الغيبة حيث قال بيت ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او
كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان انى يكون
واسطة في حصول التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع
بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط انى وعكسه
لمى ولا شك ان اللمى اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمى على الوجه
المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق
والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان
الانى حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
في هذا الفن سواء كانت الليل في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة
بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد باعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز الخلق
عن الاتيان بمقدار اقصر صورة منه في تلك المرتبة فيشا وله الطرف الاعلى
وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
ليقتفى اثره اى يتبع النبي صلى الله عليه وسلم في طريقته او يتبع طريقة النبي عليه الصلاة
والسلام وقوله فيفاز نصب عطفا على اليقتفى او رفع اى ح يفاز فيكون
من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق
ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا يستدعى
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة

حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتى بل اقصى ما ثبت ان يكون من جزئيات
موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب
قوله فيكون من اجل المعلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية بحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها
من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في
تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف
التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحال القرآن
اعنى اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم ايضا
اشرف فقوله وذا لا يستدعى كون معلومه اه ممنوع والحصر المستفاد من
قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة موضوع
المسائل اما بوجه دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء و
الثانى موجود ههنا ثم ان المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من
هذا العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته الحصر المستفاد من اضافة
المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
اضافى بالقياس الى المبادى فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل
كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلى وسيجى الكلام انشاء
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره يريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح
من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان
المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح
به الشارح والسكاكى حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق
في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق وليس الاسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح
في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير
الثانى ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم فالسكاكى
نفاه عن اصله فدفع الوجه الثانى وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب
على الوجه الثانى اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص
حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكى حصر مدرك الاعجاز
في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر مدرك الكليات
في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين

وانما يظهر المخالفة بملاحظة اذا اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا
اليه ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية
لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح
الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور
اولى بالمزومية للكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء كقوله زيد بخيل
ولو كان غنيا فكان يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها
مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان
هذا الانحصار الاضافى على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك
بالعلم نفسه نصا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى   وقد اشير الى هذا
اى الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم   لا طريق اليه
الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعنى اليه لغو متعلق بظرف على قول البغداديين
لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا انه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف
اى لا طريق موجودا وخبرا وبدل من الخبر المحذوف على راى من جوز المبدل منه
في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة
لاسم لا والا طول ما ذكر من الوجوه   لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام
بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهى العمدة الكبرى
في معرفة معانى القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للمفتاح فالبعدية على
الاول زمانية اى حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثانى رتبية شرفية وان
قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض
على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اختلافا وفي المنقول اشكالا اما الاول
فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على
المرء لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطى تاويل متشابهاته ولا انفع في درك
لطايف نكته واسراره ولا اكشف للقناع من وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
اعنى في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ اى اعون وانفع على معنى انه
لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفى
المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين
البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثانى فنقلها
كذلك واما الثانى فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف منهما

وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافى حصر الكشف في العلمين و
ليس المدعى الملزوم العقلى بل المفهوم الذوقى الذى هو المبنى في علمنا هذا
فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجرى
الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية بهذين العلمين اصلا
اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يحصل بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد
اكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشرح وان لم يكن كذلك
في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف
عند الكلام على قوله وما على الذين يتقون من حسابهم من شىء ولكن ذكرى لعلهم
يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فيما اذا عطف مفرد
على مفرد فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم
من الكلام سواه والشيخ ايضا قريب القول بذلك في دلايل الاعجاز قوله تعالى الله
يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا
ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه
فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان والحدوث وعن الثانى ان افعل التفضيل قد يقصد
به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد
المشاركة في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله
فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاصل
وصفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها اعنى يقصد الفعل نحو قولنا الله اكبر
وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن
احب الى مما يدعوننى اليه وقول على عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان
احب الى ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان
يضبطه العلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين يتباعدان
في الكشف من كل علم ترايدان فيه الى كماله   نعم لا يمكن اه نعم تصديق للخبر السابق
وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من
الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا
العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء العالم بقواعد علم البلاغة
ان يدرك وجه اعجاز القرآن بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك
لا ارتفاع الاحاطة بجميع لامتناعه عن الاحاطة قواعد هذا العلم ونكته واسراره
ما دون منها وما لم يدون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة

بطريق الكسب امرا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه عالم بقواعد الفن الا علم الله تعالى الشامل فالحصر في قوله لا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يسمهم بتفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا يتم لان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وسؤال ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا اهل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة وبسليقته ويجعل الجواب بنفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التعرض في التعريف لحال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي هنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن معجز بل مع ذلك يعرف ما لا بد منه في تحقق الاعجاز بحصول القرآن والامور التي يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال حق القرآن على الاعتبارات المناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم والثاني اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل محل تامل وبسببه وجوه الاعجاز في المسألة الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شي بشي في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شي من لوازم

قوله الفن الثاني علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن الالفاظ لا المعاني والمضاف محذوف من الاول والثاني فليتذكر وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما يسم له لازم بين اوله لازم فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس للشارح ان يوجه هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد متصلة فان كان يعتبرون مقتضياتها في المواد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة على ما سبق من ان يضع انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول عن ظاهر فتامل واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز واكون الالفاظ المفردة معينة للسامع معانيها الافراد به حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه يبحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مذهب السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية ولا وضع للمركبات موضوعة نوعا ايضا على ان ذكر المعنى يدخل

في قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد لما وقع في التعريف
فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة
الايراد ليستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد عليها
غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا او كان الاحاطة بها لا يتيسر الا
اجمالا كما في ساير العلوم ايراد المعنى قولنا زيد جواد اي لا وجه
بلع كل ما يلاحظ ويقصد اليه كيلا يخرج باستغراق المعنى فتامل
لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان
له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان
مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان
حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم
البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بايراده بواسطة علم البيان
ذلك ان محملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان
بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان
فتامل لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت
من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الخفاء عالم بالبيان
مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهايات مراتب الخفا
ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت المقدرة على ما ذكره بدون
القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا
اشكال ولو سلم فلم لم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفا
في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخلو عن وضوح
ما وكذا لا يخلو عن خفاء لاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع
النوعي ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة ~~ا~~ وصف به الدلالة ~~المدلولة~~
تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت
اسبابها في القوة ولا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان
الخفاء من حيث انه خفا لا يدخل تحت القصد والارادة اولا
وبالذات يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الخ اي يخرج الملكة ا
المذكورة عن كونها شمولة لعلم البيان وجزءا من مسمى والا فالملكة
بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال
اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة

ومن

ومن جملها المعاني التركيبية اولى من تعريف بمعرفة ايراد المعنى الواحد
لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل ما يعرف ايراده ووجه
صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة
السبب وهو الاصول والقواعد والمسببية من تلك الاصول وتعريف
المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ودلالة الاثر على المؤثر
اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلة اشارة الى
انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي
في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد في شرح المطالع
وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان
اهل المستمع للنغمات الطبيعية في الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك
النغمات في نفس ذلك المرتعش على ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك
الحركات اذا تأثر من طيب الالحان وملايمة الاصوات وقس على ذلك
عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجبيه عند شدة الم اما ما
يكون للوضع مدخل فيها او لا وقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية
في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد بالنسبة الى مدلول واحد
لكن باعتبارين مثل قولنا القايل من وراء الجدار انا حي بحسب مقتضى
الطبع اي طبع اللافظ واللفظ وطبع السامع كما حققه الفاضل المحشي
في حاشية شرح المطالع كدلالة اح على الوضع فقيل هو بفتح
الهمزة وضمها وسكون الحاء المعجمة المشددة يدل على التحير واما
الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير ثم عرفوا الدلالة
اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاق بالنسبة الى ما هو
عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستنبطا
لما نقله شارحه من عبارة الشفا طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل
ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس
وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع
يخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ
واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه
الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نفس الكتابة كلي لعدم اختصاصه
بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس لا الخيال فاطلاق القول

بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع
وقد عرفت ما فيه واما ثانيا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر
لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المصنف ان المتبادر من قوله با
بالنسبة الحس هو عالم بالوضع للحصر وان القيود الذي تذكر في التعاريف
يجب ان يحمل على المتبادر منهما ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن
الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التعريف وان كان منتفيا عنهما
الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم
بالوضع اولم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد واعترض بان
الدلالة الخ قرر الفاضل المحشي على وجه المشهور ونقل جواب الوالدي في شرح
المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى
لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف
به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا لم يبق اخر الا انه تفسير باللازم الغير المحمول
فلا حاجة الى اخراجه عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان
فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوجه اعني الدلالة
اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل
عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف انما يثبت من الدلالة
اذا نسبت الى المعنى منهما عند اطلاق اللفظ والمذكور في كلام الفاضل المحشي
او لانه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ وهو الفرق ظ فتامل وجوابه انا
لا نسلم انه ليس صفة اللفظ قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته
ان فهم السامع من اللفظ ليس كما صرح في مباحث التقابل من حواشي
شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه في
كتابيه تدافع ظ الا ان يقال ما ذكر في حواشي شرح التجريد نقل كلام القوم
لا انه مختاره لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم الخ اي
من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل
غير واضح اذ لولا خطرة العقل قطعا لا الجزء والكل ولا اللازم ولا
الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله فالصواب
ان يقال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين
وادعى به الكل واعتبر دلالته الخ انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك

في

في بيان الانتقاص او يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و
ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها النقض الكلية والجزئية وما تنوزع عليها
زيادة ايضاح ولمثله اقحم لفظ الاعتبار في قوله اعتبر واد لالته الخ فليتفهم
وح ينتقض تعريف الدلالة بعضها ببعض اي ينتقض تعريف الدلالات
بعض الدلالات لا محدود بعضها وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد
من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاق على مثاله مع انه يمكن تصويره فيما اذا
كان اللفظ موضوعا للكل ولكل من اللازم والملزوم وللمجموع منهما معا كما وقع
في شرح الرسالة فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ ولو سلم ان
قصد التعريف لم يكن ايضا يأتي في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن
اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا فان اللفظ ابدا لا يدل
الا على معنى واحد قيل لا فائدة لهذه المقدمة اذ لا ندعي امكان اجتماع الدلالات
بل انتقاضها من تعريفنا وكذا يجوز ان يكون اللفظ الذي اسمعنا باحدى مدلولاته
مع انما يصدق عليها تعريف الدلالات الاخرى وانت خبير بان هذا راجع
على ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل الى ان الضمير فهم الجزء في ضمن
الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف
يكون التضمن نفس الفهم قلت هذه من قبيل توسيم الدلالة فهم المعنى من
اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة وانه
اذا اوقصد الى قوله لا تضمنا او التزاما لما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبين
وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول
ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم
ملتفتا ومحظوظا بالبال وقصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد
تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت
يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا
تضمنا قلنا مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة
عليه من انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد
بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في لا التزاما وبالجملة لا شك في كون
الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية
لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما
اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني

ان ماذكره من القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة
ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة
في المشترك لدفع من احتمال الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى
انهم اخرجوا المجازي عن ان يكون موضوعا بان المعنى المجازي
بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم
في المجاز بواسطة لا بنفسه بخلاف المشترك على ماسبق في بحث الحقيقة
والمجاز الثالث ان قوله ماذكره الشارح من صيرورة الدلالة على
الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما
ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ
اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى
الباقيين محل نظر لان سياق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء
في ضمن الكل لانه لما لم يعرف بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان
الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة بينهما كما حققه الفاضل
المحشي فيكون المقدمة الثانية مبني على ماذكره الشارح ثم اللهم الا ان يقال مراد
المحشي ان مبني ماذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم
لا على ماذكره الشارح نفسه لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل
المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن
وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه بحث اما
اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء
المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم
ايضا باستلزامهما للمطابقة فبمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء
المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونهما مطابقة
فلا وجه لبت القول بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالثاني وفي الجملة لما جعل
المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور ان يعتبر احدهما في الصورة
المذكورة وبهذا قال الشارح لم يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا
ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصور تين
مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما
سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة
على الكل فالملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر

وانما مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ماذكره من توقف الدلالات
على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام
منها مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري
عرف خاص كما بين البخل والجود في مقام التلج والتهكم وكلام
ابن الحاجب في اصوله مشعر الى عبارته هكذا ودلالة اللفظية في
كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه الدلالة المتضمنة وغير
اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهبا يخرج كثير المعاني المجازية
والكنايات الى جوابه انه من اشترط الكمية في الدلالة لم يجعل تلك
المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدالة عليها عنده
هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم
يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كما ذكره
الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المجازي ان كان
هو المجموع المركب والقرينة لم يكن المجاز في رأيت اسدا في الحمام مجازا
في المفرد بل يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه
بان المراد هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له والمستعمل
المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع
انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الا
ستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم
من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي هو المجموع المركب
لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط
وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة
فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ماذكره في مثال
اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يلزم ماذكر
في القرائن اللفظية لا العقلية فان جعلت القرينة في حكم اللفظ تقديرا
اذ يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز
هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد
فصح لو قيل ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا
استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي
بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز

في المورد مطلقا وقد يقال بل لم يكن دلالة الالتزام اجلى رده الفاضل المحشي
بان لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على اللازم
اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لامزيد عليه لكن فيه بحث
لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء
كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما في الاول فلان كفاية تصور
أ وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم
باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور أ وتصور ج في الجزم باللزوم
بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب
واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير
ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول
مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا
ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل
لا يتاتى بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتركهما
في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان ان يكون احدهما دالا على
المعنى التفصيلي والاخر على الاجمالي فالاختلاف بينهما راجع الى نفس المدلول
لا الى الدلالة والا لم يكن كل واحد دالا الخ لا شك ان الوضوح والخفا
معتبران بالنسبة الى السامع وكذا الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد معتبر بالنسبة
اليه فلا يرد انه يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى
السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة مقام كل كلمة منها
اي من كلمات الكلام السابع ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة
اذ ليس لها ما يرادف كل كلمة ويحتمل ان يكون بعض منها دالا الخ
قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد مقدم عليه
اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد كون بعض دالا على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منهما على احد التقديرين وهو ان لا يكون ما لا يوضع
شيء منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه
لوحظ القيد اولا ثم العطف ويكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف
عليه لا حكما من احكامه حتى لا يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم
لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم وقريب
منه ما يقال الخ الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب

الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان وقلة تكرار اللفظ على
الحرف والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل
لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل
السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى
مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين
وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ
آخر على مدلول آخر وضعي والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر
المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في
الدالين على معنى واحد وضعي لكان ذكر قلة التكرار المعنى على العقل ايضا
في غيره فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه
مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
ودلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية
اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع
وبملاحظة كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل
هذا الفن فتامل مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنه الى كثرة
الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى
المقصود اعني الجود ولبس وينتقل من هزال الفصيل الى قله ومنه الى كثرة
حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود
وينتقل من هزال الفصيل الى لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما
كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا
قريبة الاجل فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس فقد فهم
من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئه اوضح من دلالته على جزء
الجزء والعكس المذكور بالنسبة الى المفهوم الضمني لا بالنسبة
الى ما ذكر في الكلام صحيحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة هذا الجزء الى الجزء
كنسبة الجزء الى الكل غاية الامر يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون

دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير
كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتامل قلت الامر كذلك لكن القوم
صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي بهذا لنا الجواب
ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحث اما اولا فلان
لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين
وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر
يخالفه اصطلاحهم ولا باس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد
لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد
بقول الرئيس في الشفا مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني
ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من الاختلاف الذي يوجد في
التضمن ليس باعتبار فهم الجزء مما لا حاجة اليه في تحقق الاختلاف في دلالة
التضمني وضوحا وخفاء ان قد سبق منه في بيان تاتي الوضوح والخفاء
في دلالة الالتزام على ما ذهب ارباب العقول لان تبين الملاحظات
ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء
اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراد ان الاختلاف المعتبر فيما بين
القوم الماخوذ في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما
فصله الا انه يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن عند ارادة الجزء الى جميع
الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع سنده الوجه ان السلم ومعنى
النوع بالبال بالاجمال بالتفصيل والا لحصوله بالبال مفصلا بدون
حصول الجنس بالبال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في
هذه الحال اي نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار
الفصل وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشي
على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان الاحالات التي اوردها من عنده ازاله
الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول فيه تقصور اختلاف في المطابقة
الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور
ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكره بل ان اختلاف
الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة
المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان تختلف بسبب الدلالة
فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح

ما افاده لما احتاج الى اعتبار كثافة الظن في الوضع اذ يمكن التفاوت سابقا
على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة
اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع
الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوها كما سبق
من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى مدركي الوضع وقبول
الى العلم بالوضع قلنا هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب
العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الا
بضبطها نحافظ غير مسلم ح وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب
العلم ولا يستلزم ان في المطابقة اذ يكفي الاطلاق في علم مراتب العلم من التعين
والظن الجلي وما دونه بحسب دلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد
من الكيفية بعينها الثالث ان نفي قوله وربما يقال الى ذلك في بيان
عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية لا في المناقشة المذكورة
فيما نقل عن الشارح نفي له اما اولا فكما ظن اذ قد صرح في هذا القول
بان الاختلاف في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة الرابع ان قوله نعم
اذا كان اللفظ مشتركا الى اخره يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان
لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه
الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في شرح المفتاح انه لا تفاوت في
نفس الدلالة كما صرح به وما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار
بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن
الخامس انه قوله وايضا لو سلم ما ذكر لدل الى اخره قد اجاب عنه في
شرحه للمفتاح بان التراكيب التي يدل على معانيها الوضعية
فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا بالوضعية لا وجودها ولا مع
غيرها ثم ظاهر الكلام يدل على ان الى اخره انما قال الظاهر هذا الكلام لانه بصدد
بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد له
في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته
نصا في هذا الاصل وقوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الى اخره يقتضي
مجازية هذا اللفظ لا العلاقة المذكورة في كل مجاز وهذا
لا يصح الى اخره انما قال ظاهر لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر
في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم

والحق ان هذا الكلام آه وانت خبير لما فيه من الاضطراب فقد
بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي
ان ينبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء ان دل الخ
مطابقة الخ توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح
من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في
شرحه المفتاح حيث قال وقد يقال من ان المقصود في التشبيهات
هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر
مثلا لا تريد به ما هو مفهومه ومقابل تريد ان ذلك الوجه
في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة ا
المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هنا لما نقله من كلام كمال الدين
هيثم البحراني وعنوته بالفائدة فلا ينبغي ان نتوهم المخالفة بين
كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة الخ نقلها عن
بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا دهم فيه البعض بقي
في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه
على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن مشابها للمعنى الموضوع
له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة
مشابهة معتبرا للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في
حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة
فكأنه صح ان العلاقة هي المشابهة وظ هذا التفسير شامل لنحو
قولنا الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي
بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما
يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور
بل ملتزم وانما مراده التوطية الاعتراض على تعريف التشبيه الا
صطلاحي الذي استفيد من كلام المص كما يشير اليه قوله وينبغي
ان يراد الخ ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد بها المشاركة
التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قولهم
النحو في الكلام كالملح في الطعام من قبيل التشبيه وكذا قول ابي طيب فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالهما

تشبيها ضمنيا فالطسان مثل قائل زيد عمرو اذا قصد به التشبيه من
قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف
ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة
الخ فتامل لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له
بالكلية مراده بذكر المستعار ههنا ذكره على وجه ينبي عن التشبيه
لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اخراج الاسناد المجازي حاصله ان يراد
المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال فحين الكلام اذا دل لا لة
الحال القرينة الحالية وبقي الكلام المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده ويصلح له اللفظ كما يصلح
لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي
فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي
على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة لما مر
وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال
الارادة وصلاحيتها اذ قد يقولون كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان
احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل كما بينا في افادة القطع يجب الظ كما تقرر
في الاصول وقال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف والظ ان الحلو يشترط
ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول
اليه في الذكر لاصاب كل مشروط بشرطه انتهى واطلاق لفظ الاركان
على الاربعة يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس
الدلالة فان قلت في التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت
الكلام في المقصد بالجنس لا في كل ما دخل في التعريف لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر اه فيه بحث ان ليس
المراد بتشبيه الشكر الذي هي الجنة النعم بنفس الغير الذي هو مسموع
عرفي بل بو الجنة فلا يكفي الثبت بالعرف في دفع التسامح بالكلية عما
من شانه ان الم مثل عدم الحيوة عمن التصوير مع انه الظ والمشهور
في غاية الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل
الحقيقة واما انتقاض التعريف بقوله لنحيي به بلدة ميتا فنحو ابن المصر
الحالي المجاز باتفاق اهل اللغة واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيه يكون جعلا للفرع اصلا وللاصل فرعا وهو غير جائز وقد يقال

ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح
واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص
فيشبه لمحسوس اخر ليس باصل له ولا يوافق مثل وضوحه بذلك
المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان
فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق
الاعادة والتنزيل وهذا ظاهر عند المنصف فتامل فدخل فيه الخيالي يمكن ان
ايرد ان الماحملوا الخياليات من قبيل الحسيات كانهما اشتركا في
في ادراك الصور غير ان الحس يدرك بحضور المادة والخيال بدونها
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي
لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك
الذي يتادى اليه جميع المدركات الحسية ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها اعترض عليه ولانا هيد ونان المراد بالادراك
المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة
لان المحسوس قد يدرك اذا كان كا عقليا بدون الحواس
وان كان المراد الادراك الحواسي اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان
المراد منه الادراك موجودا والادراك بنفسه لا بصورته فلا
عثار بخلاف اللذة والالم العقليين فحصل الفرق بين اللذة العقلية
والحسية ان الحسية ما يكون مع المدرك بالكسر من الحواس
والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهو ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات
وقس على هذا الفرق بين الالمين وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك يحقق هذا
التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثم واعلم ان المصنف لما اقتفى
اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف
الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعهدة في ايراد امثال هذه الحقيقات
عليهما لا على الشارح فكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة
الغضبية هي مبدا الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع
والقوة الشهوية هي مبدا جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل
والمشارب وغير ذلك من المشتهيات كتكليفا الذائقة الخ مثال

لما

لما هو كمال وخير عند القوة الشهوية كالادراك كما يتوهم من
ظاهره وهو ادراكاتها المجردات اليقينية المجردات معقول
الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها فالمراد المعنى الذي
الخ نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه او خارجا اما
اذا كان داخلا او تمام ماهية الشي فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد
اعني زيادة الاختصاص والضمير لليالي او النجوم اراد بالليالي
الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثير والتعدد المذكورة
في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير
الى النجوم لادنى الملابسة وهو كون النجوم بينها هذا ورايت في نسخة
مصححة من نسخة معزوة الى الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية
الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله ورب ليل قطعته بصدود او فراق
ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين ويابى حديثه
الاستماع الصد والاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل
والفرق ويقع وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة
وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي
سابقة التلاقي فيه فوجود المفتض لعدم ذلك التلاقي عن اصله موجب
لزيادة الملال وموحش بالجر اي موحش وحشة صفة ليل كالثقيل
اي كالثقيل تقذى به العين اي يكون رادعا لمجردي منه ويابى اي
ويمتنع ولا يقبل الاستماع حديثه الصادر عنه ولزم بطريق
العكس الخ هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على
حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه
السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لا صرح به الشارح
في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طارئ عليه بين
الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله في كون
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب
لا يتعين القلب في هذا المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها
وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه
حيث كان البلاغة هي التي يلمع من بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان
الى البدعة التي هي كالظلمة من نكتة وقيل لا ينظر في الطرفين

المعنى الاشراقي بل الى مجرد النظر والمالم بجعل ابتداع مبتدا خبره يتهيس
والجملة صفة للسني لان الطرح لاست ولحى ذلك مما يعنـد
الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها موديتر الى المعنى المراد
وبعضها غير موديتر اليه فان حمل على الوجه المودى كان تعليلا للنحو مصلحا
وان حمل على الجميع كان تكثيرا له معنداً في كونها كرباسا او ثوبا او
قطنا فيه نشر على ترتيب اللف وقد يعترض على كون من القطن
فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على ما لا ينسج بعد
اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان
فصلا بعيد حصول الجسم في مكان اخ الصواب ان يقول
حصول العين في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم
وليس بمتمكن والحيز عموم والحق التعميم المذكور واللهم الا ان يريد تعريف
حركة الجسم لا تعريف مطلقا نظر لان المقدار اخ ان قلت فليعطف
على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل ا
الكيفيات التي ما يدرك بالحواس نوعا حيث قيل بالبصر او السمع الخ يابى
خروج شيء من المذكورات في خلال التفصيل عن تلك الانواع
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل لا
كالاستقامة والانحناء بمعنى الخط بحسب العرف حيث قال فلان مستقيم
القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فهما بحسب الحقيقة ايضا فان
الكرة المجوفة سطحها مقعر ومحدبها مع انه لا خط بالفعل لعدم التناهي سطحه
وضعا كما في اوتار الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى المتغنى وهي بحسب
متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير
ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرارة والمراد
الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة
بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها
فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة
وفي المعتدل الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة
وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية ا
المتوسط بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة

وفي

وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة
ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلالة بل كيف
والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزبيب حار لوجوه اخر
يحتمل المقام ذكرها والعفوصة والفرق بينهما ان القابض يقبض
ظ اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما
بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى
الاختلاف بينهما النوعي فالانواع غير محصورة في التسعة وان لم يقتض
فلا معنى لعدهما نوعين والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم
الطعم ويسمى حقيقية قد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة
اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا حيل في تحليله ا
احس منه بطعم فالمعدود من الطعوم هو الثاني على ما عليه المحققون
من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء
مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا
في الغاية ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود والالطف فالالطف ٤
دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشا
كلات فينبغي كونها معدة له وذلك لان الاجزاء بعد تفريقها تجتمع بالطبع
فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة كذلك الاجتماع فنسبت اليها كما
ينسب الافعال الى معداتها والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين
المتشاكلات وهذا هو الظ فتامل وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع
الاجزاء والخشونة عدمه فليسا الا من الاعراض النسبية والصلابة
هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية
واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك كالبلة والجفاف قال الفاضل
المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها
وفيه نظر لانه صرح في حواشي شرح التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على سطوح
الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة
وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وهذا

هو المراد مما ذكره ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر يورده تصريحه
في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع الحمل على الكيفية
واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعدهم من الملموسات
بمعنى رقة القوام والكثافة التي يعد منها ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى هي الرطوبة وكذا الكثافة هي اليبوسة
على استعمال موضوعات بارادة الموضوعات الاتي يتصرف
بها سواء كانت خارجية كما في الخياط او ذهنية كما في الاستدلال
وهو حركة للنفس مبدءها ارادة الانتقام هذا بظاهره
كما يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب
محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح
والمراد انه حالة توجب حركة مبدء تلك الحالة ارادة الانتقام
او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال
على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس
بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه
حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنفي
على الاعتباري النفي فيكون تقديره قوله بين اعتباري ونفي
وبين اعتباري محض واعتباري نفي وقال الفاضل المحشي
في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية كالنسبة
والاضافة باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النفي على
الاعتباري عطف الخاص على العام التفسيري كاتصاف
الشيء بكونه مطلوبا بالوجود والعدم مثال للنفي فان مطلوبية المطلوب
ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل وصفا عارضا له بالعقل
بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس او كاتصاف شيء تصوري
وهي محض مثال للاعتباري المحض ومن هذا التمثيل نبه على ان
العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما ساوله في الطرفين
وبهذا يشعر لفظ المفتاح الخ اي يعم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة
الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور ويشعر لفظ
المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد

وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما ان يكون حقيقة ملتئمة
واما اوصافا الخ وفيه نظر كما سنعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد
من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الخ وحاصله
ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل
منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة
من كثرة السابالجب اعتبار الكل انضمام بعضها وقصده الى مجموعها
حتى يصير تلك الكثرة بالاعتبار كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف
حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى ماهية واحدة
والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف
الذي يقتضيه النظر الصليب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم
قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة
وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي
بالمعنى الذي توهمه الشارح والحس طرفاه حسيان لا غير وهذا
الحكم اعني وجوب حسية الطرفين مما ينبغي في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي
وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق
وجه الشبه في الطرفين مستدع تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق
في المعقول ولا يعقل وجوده ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب
من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا
سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا فمعنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي
سواء كان معتبرا كلا او جزءا او فيدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس
بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم لا الاجسام الوقايا اي لا المعدوم
ولا المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر الفرد ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان
اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل
فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه اعم منه كائنا بالوجه الحسي تقرير
السوال الخ يريد ان تقرير السوال بقياس مفصول النتائج مركب
من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى اي
اي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب

وبهذا لاشئ من وجه الشبه حسي بل يجب ان يكون هو عين عقلي اظهار الشعر

اعني هو لدفع توهم رجوعه الى المنجنيق لكن وجوب كون

طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر فيها فيكون وجه الشبه واحدا حسيا انه

يسقط ثلثة وهي كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه

حسيا وعكسه ويكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسيا

يسقط ثلثة اخرى ويكونه مختلفا ثلثة اخرى وفيه تسامح لان الخفاء

ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل

الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة

ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا اللذة

والجراءة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته ويقال جرة مثل كرة

كما قيل للمراة مرة ويقال حز الحجل الخ في بعض النسخ يقال بلا واو

والصواب بالواو ولا لقال حز ليبطل الارتباط مختص بذوات

الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه والا فالاسد نفس حيوانية

واذا ملت للوجل القليل المعاني بالمعنى المجنه جمع معنى

على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع فالعلم يوصل الى

الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فا

فالمناسب ان يعبر الهداية فيما يراد بالدلالة على ما يوصل لكن فيه الدلالة

الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس

ضروري الايصال الى العمل مثلا لكنه ضروري للايصال الى الحق والفرق

بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل وفي وجه بعض الامثلة

تسامح الخ جوابه انه لم يقصد في شئ من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من

عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى

واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة ولم يقصد التقييد والتركيب

وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة فقد تقدم منا في اول الفن الاول

انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه به مجموع الاصول والقواعد ولا يجوز ان

يراد الادراك فليتذكر والقرينة هذا ما يقال ان المراد بالعلم

هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك لمعنى ان

لا يكون الخ قيل عليه علم كون الشئ منتزعا من عدة اشياء هي مادة له

واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء هي طرفاه وهو مستفوع لما

يستحققه

يستحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان

الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركب المنتزع وان الشارح صرح

بذلك محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه

الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل

ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من

الاوصاف المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح

الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف الخ ولا

فساد فيه فليفهم احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين

مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في قوله كما ترى ليس للتشبيه

بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف المرئي بالمشابهة العنقود امر جلي

لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى ساقطا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر

في افادة هذا المعنى وفي اعرابه كما ترى وجوه منها انه جزء مبتدأ اي هذا ا

التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه ومنها انه حال من

الثريا او صفة بجعلها في حكم النكرة او يجعل الصفة في حكم الموصوف اي الثريا كالثريا

الذي ترى كونه على ذلك الوصف وافرها انه في موضع المصدر اي ظهر ظهورا

مثل ما تراه وقد تبدل لامها كما في هذا البيت قال ابن القتيبة

في ادب الكاتب لا اعلم هو لغة ام ضرورة وقال شارح الديوان ديوان

وليس تصحيح تصحيف اي بفتح نوره النور بفتح النون الزهر فكانه اراد

بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيف

واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه

ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا وهذا

والعنقود وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من

ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا اي مركب لا مفرد

كان سنان الرمح الخ المثار بضم الميم مفعول واضافته الى النقع من اضافة

الصفة الى الموصوف اي النقع المثار فقد اخل بكثير من اللطائف المراد

من اللطائف ما سنذكره من المعاني المختلفة ومن اخلال الماضي بها

ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن بتهاوي

حال كونه مقارنا له وهذا المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة

على الحال واما جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه
في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تغيير الفاضل
المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغي
بتغيير الحجل تهاوى ماضيا كما لا يخفى   بفتح الهاء وكسر الواو فانه
وتشديد الياء اما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود   من جانب قيل قوله
من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع
الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب متعلق بكل واحد
من النقع والليل ولو قال لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب
متعلق بقوله تشبيه اى مقصد الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب
واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب التشبيه
والمشبه فتامل   قوله في حكم الصلة للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل
صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول او لكنها صلة
للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما فيؤول تقصد آه العجاجة
النقع وسل السيوف اى اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف
وترسيب من رسب الشيء في الماء رسوبا اى سفل وجعله من رسب
السيف الى مضربه الضريبة لا يلائم قوله تعلو او قوله ولا ارتفاع ولا
انخفاض وفي بعض النسخ تسمو من اقداما في الحرب اى ثبت والاول
اظهر والاحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى التهب
واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر   بل هو مما يتعلق
به معنى الاشارة اى تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاشارة
كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب   ما يجي في الهيئات
ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجي في الهيئة لا انه نفسها من انها المراد
كما صرح الشارح ودل عليه بيان المص الموصول في الموضعين بالهيئة
فلا بد ان يجعل هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان
يجي في الانسان اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة
الشيخ فانها بعيد بيان حال التشبيه وضمير يجي فيها عائدا الى التشبيه
لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة تحقق
احدها ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتياج الى التقدير
اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير

في غيرها

في غيرها عائد الى الحركة فبقي المبتدا اعني احدها بلا عائد فلا بد ان يقدر
لفظ فيه اى ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يجعل اللام في بالحركة عوضا
عن المضاف اليه اى لحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه
نعم يحتاج الى ان يحصل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم
من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج
الى تكلف تقدير الرابطة لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتاول
من ان المصدر بمعنى الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها باسم الفاعل
ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضافا
في عبارة المص اى ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى التلبس
لكن لزوم التاويل في الموضعين انما هو اذا اجعلنا قوله على وجهين
بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا
قلنا معناه انه مشتمل على ضمنين فلا لزوم لان كلا من الاقتران
والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير لحركتها وتجرد حركتها عن العزم
كما في عبارة المص صفة للهيئة ولا حاجة حينئذ الى اعتبار الرابطة
في كلام المص فتامل   اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان
يجي في الهيئات اه لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه
حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اى من الاحوال
التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال وهي المجي المذكور
والثاني ان يجرد هيئة الحركة اعاد لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عائد
الى المبتدا لاتحادها مع المبتدا   والشمس كالمرآة في كف الاشل
لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ كونه يودي المرآة الهيئة
المقصة   مع بموج كالاسراف من وضع الظ موضع المضمر ان مقتضى
الظاهر يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اى كائنة زمان
تموجه   يقال بدا له اذا ندم ومصدره ممدود ويقال بدا له وقوله
فالمعنى ظهر له راى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع
الى الراى المعلوم بدلالة المقام   فان الشمس اذا احتد
النظر آه تعليل لمعنى الكلام اى يشبه الشمس بالمرآة فيما ذكر
من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها
آه   يخفف الهمزة اى قادى قلب الهمزة يا ثم فعل به ما فعل

بقاض • فانطباقه وانفتاحها الغار للسبيله كانه جواب
للسايل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل المعنى ان للتعليل
كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب
الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فلتيم
اجزاءه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه
وانطباقه ان ضم اجزاءه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية
ومن اللطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان ضمير
حفت اي حاطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحدة سروة
والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية ام لا وبعض الناس يظن
القينة وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان
ووصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي انبار تلحفت
على تلهبت المآء الى اخضر ادلسره وبتمامه فان اللحافة ما يستر
المرأة من رأسها الى قدميها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف
ونصبه لحذف الجار وايصال الفعل اي بخضر الحرير من اضافة الصفة
الى الموصوف ونصبه لحذف الجار وقوله على قوام في موقع الحال
من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء
في فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرو بالقيان
فينتبه للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء لتبيلها اللحال ويذكر
جاء مع ان الريح مونث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر
كل شي بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الاتيان وتحلها
حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمنه معنى الصيرورة الجمل بفتح الجيم
مصدر واما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان
بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي يلزم رعايتها ومن وجوه
لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لان داعي الحركتين
حركة التهيو للدنو والعناق وحركة الرجوع الى الاصل الافتراق
وادى ما يكون في الثانية من سرعة زايلة تادية لطيفة لان
حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة
من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة
من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة من يهم من الدنو لان ارتجاع

الجوف

الجوف ابدا اقوى من ارتجاع الى جار كذا في الايضاح من حله الله
لامس الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله محدولة
قوله لم تجدل قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق
اه البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد ههنا اليد وقيل العنق
هو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور
فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين
فترت واذا وصل الى القلب نام واللوية استرخاء والبطوء
والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب
الذي يحل جيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لايمائه الى
ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان موانع الحيوة باكثر
جعل متشابه ثم لم يحملوها اي لم يعملوها بما فيها فذكر العمل بلفظ
الحمل على طريق المشاكلة اولانهم لما لم يعملوها كانهم لم يحملوها فجعل
حملهم كلا حمل لعدم عملهم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في
جانب المشبه اذا يجهل الحمار عدم انتفاعه لان يستلزم عدم الاشتمال
فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا
يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم
قوله وكذا في جانب وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب
وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه وقعت
فيه امور ثلثة يناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا
بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يكون التنزيل
والتخييل فالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الذين حملوا
التورية كذلك فلا اشكال يقال ابرق القوم اه ذكر جماعة
الذين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم فوقهما اي ظهر لهم
برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من
النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة الى
الى ما ذكره الشارح فلا نزاع فيه فلما داوها اقشعت الريح
الصحاب فاقشعت اي صارت ذات قشع كما لكبه واكب والهمزة ههنا
للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجي افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع
قشع مركب انقشع واكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة

الملك زيادة نوح الترح ضد الفرح فالباء في قوله بانقال
ليست الباء التي تدخل في المشبه به اي ليست الباء صلة للتشبيه بل للآلة
كما في كتبت بالقلم فان قيل هذا يقتضي أه حاصل السوال انه يلزم مما ذكرتم
في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها
مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه
المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد كما في المثال المذكور على
سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد
فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الكدر ضد
الصفو بانه طرب وبهل وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع
بين الصفتين واما ان احديهما لا يدوم على ما ذكر في السوال فانما
يستفاد من التنافي بين الصفتين لا في نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع
اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو
ويكدر عدم دوام احد الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احديهما
الى الاخرى كان ذلك زايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما
الى الاخرى ودائنويتها ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس
من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح ايضاح بعد نقل
كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيهما وان
لم يسم في الاصطلاح تشبيها فالمولوي يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه
فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على
ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح فاذا سلم المجيب ذلك
فرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صادرت
مدفوعة بما اجاب احدهما انه لا يجب فيهما ترتيب الط من كلامه
وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال
حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه ترتيب اصلا
وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المراد والله اعلم
واذا قلناه زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه
التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس
في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره اى
نور الذكي على الاثنى قيل ان العزلي بجهرة وقيل ليس له الا المطاعمة

وفي كلام

وفي كلام على ٤ ان صح ما تقدم انه لا اسفاد في الطاوس فليس اغرب
من مطاعمة الغزلي من المتضاد لاشتراك الضدين خلاصة الكلام
ان تشبيه الجبان بالاسد يوخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن
والشجاعة لان هذين الوصفين مشتركان في ان كلا منهما ضد للاخر
فهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين متحدان فتشبيه احد
موصوفيهما بالاخر هزوا او تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى
الجعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك
الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطيه بهذا التنزيل ولفظ
ثم للتراخي في الرتبة بواسطة تمليح او تهكم المتهكم يكون بملاحظة
جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه المفتاح وبالجملة التمليح
بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه
فليتدبر وان قوله حاتم مثال المتملح دون التهكم ليس في
في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ما استشهد
بالاسد للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال ما هو حاتم الا ما هو للتمليح
فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه قد ينتزع
من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالاسد الجبان
وانه حاتم بان للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول
للتمليح فهم منه كون المثال الثاني له ان قلت فاذ لم يفهم من نفيه
كون المثال الثاني للتهكم كون المثال الثاني للتمليح فما معنى لقوله لا
للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قال الامام المرزوقي
في الح في نقل مقالته اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم
بلفظ ليس لامتناع الجمع مثل الافراد اتاني من ابي انس وعيد البيت
لشقيق بن سليك الاسدي على وزن المجهول اى ذات الغبطة
الغضب الساكن وفي بعض النسخ تغير الضحاك بكسر اللوك الماء صنعه م
قتلا فسر بلوون الملك اطلق على ابي نواس تمليحا او هزءا
كان التشبيه اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها لان الخبر
في المعنى هو المشبه لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع
بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه النوع
بنفسه والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون

والزجاج كان يحيى التحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اى لان الارض لا يجوز ان تشبها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جا باعتبار انها جواب عن سوال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشام قد خلق من يسد مسده فكانه لم يمت اى في الكاف ونحوها يدان الكلام على طريق الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل الا ان في الكلام مقدرا اى حالته وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى قوله السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اى او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رواه اهلا للتشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء قيل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر على السحاب ايضا ولا بد من آخر يحمل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ماء واما تقدير كنبات ماء فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات من انصارى الى الله الاية الانصار جمع نصر بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر كصاحب وصحب وعلى قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ وقال فاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله من حال متوجها الى نصرة الله قال اضافة في انصارى من اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون ويكونون في نصرة ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابق الجواب اعنى قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يحمل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين في النصرة الى الآخر ومعناه نحن جند الله ينصر معه فاى ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واى وجه للحصر في قولهم اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكره يقتضي صرف

الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه المفهوم من سوق الاية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله تعالى نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك صرف وحمل بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعنى بالتشبيه ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه فتامل والزمان مقدر اى آتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابى علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة بان الاية ح لا يكون نظرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الاشتمال حتى ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي اذ حوارى الرجل صفوته وخلصانه الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عم قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اى خالصي يستوى فيه الواحد والجمع والخلصان كالحذر مثل الخلصان فاضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الاية اى بين لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها وصفتها القرينة فلا ينبغي ان يفرح عليه يقال يفرح على المزلة فرحا اذا جلس مطمئنة عليه والعريج على الشيء الاقامة عليه قال صاحب الكشف لو لا طلب هذه الصناعة ترجيحا لما فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما يعده لا يصح بغيرها بل المشبه بالصورة المنتزعة عن ذوى الصيب فتقدير ذوى ضرورى ولكن دقوه فتدبر ومما هو بين في هذا قول لبيد اى في ان ما يلي الكاف ليس المشبه وان كان سقيا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصلح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة الدنيا بالماء او يصار لما يقدر هناك مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه والواو في واهلها بالحال واهلها مبتدا وبما حزه وهم خلوها طرف بدل الخبر ولا قع خبر مبتدا محذوف اى وهى بلاقع فالبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفراء التى لا شيء بها ومنه الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وعدو الطرف لبلاقع لما فيهما من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا لامتناع الخبر

بالطرف عن غير الحديث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل
فيهما معنى التشبيه اي نشبهون الديار بحال الديار حال كونها كذا وبعد
البيت المذكور بالمال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع
وبالقوم الا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد ما هو ساطع ومع كون
العقل مبنيا عن التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال لما استفيد الحمل من النقل
ابان ذلك العقل عن التشبيه البسيط لان يكون زيد والاسد متصوبين
لا يوجب الحمل كما في ما علمت زيدا اسدا فتامل ولو قيل انه ينبئ عن حال
المشبه من القرب والبعد كان اصوب فان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف
المضاف اي ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب يكون المناسب ح ان يذكر هذا
الكلام في بحث احوال التشبيه والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان
المشبه بمنزلة القياس في ابناء شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا
الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه واكثر وايضا المشبه محكوم
عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد في ذلك
لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه
مقامه او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به والمائكه يظهر ولا
مما ذكره اولا مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس
امكانه اذ لا معنى له ونقول ان الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان
بمعنى الحال فقوله تقرير شانه بمعنى حاله من لا يحصل من سعيه على طايل
الفايدة هذا امر لا طايل فيه اي لا غنا ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زايدة كما في قوله
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل فطايل فاعل يحصل ويحتمل
ان لا يكون زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر
مع يطلع لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس في
مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة
الالات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم
كلية هي العقليات ما الجدة في قوله ويوم كظل الرمح الى البيت لو نسب الطفل
او لابن الطثرية وبعده لذ من غدوه حتى ادوح وصحبي عضاة على الناهل
ثم المتاخر كان ابا ديق الشمول نغشيه او ذبابا على الطوق نوح الحناجر المراد
بدم الزق الخمر وعنا حال منه اي تناول دم الزق صادرا عنا او لغف
متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال بالفارسية

جاربارة

جاربارة واصطكاكها كما يضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك
وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس
فاذا لم ينون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح فنقيض الغدو والصحب
ههنا جمع صاحب مثل فرهة وفراهة والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة
الانف مع استواء اعلاه والمناجح جمع منجح وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانوف
كناية عن العفة والوباية والشمول على وزن القبول الخمر والاودكو البهرة
وفتح الواو نشد لك الى الذال المعجمة البط ومد جمعوه بالواو والنون
وقالوا او زون والطفا اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج
والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثلها الحنجور يشبه اوان الخمر وقد عرفت
وليلت يطيور ما اجتمعت عشية يا على العطف موحجز الحناجر على انشاء
قوله اذا هم التي بين عينيه عزمه الى البيت لسعدين ناشب ومطلع القصيدة
قد سبق وقوله ساغسل يعني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا
وبعده لم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قايم السيف صاحبا المراد
بالعزم المعزوم عليه وتنكب بمعنى تنكب اي انحرف وانتصاب جانبا اما على
الظرفية اي جانب او على الحالية اي متنحيا اعرف واشهر لا على الاطلاق
بل يمكن ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامور متفاوتة بحسب
الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف تم امر اشتهاره لكل الناس
فقد الامتناع وقوع المشبه به وقوله نقلا مفعول له للتشبيه تم اولا بوازه
وقوله الامتناع مفعول له لنقل اي اللام عامة وليسطرف القليل النقل الامتناع
عند حضور المشبه فيه لحن لان الاستطراف الناشي من بدره
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث المنقبح لا نقل فيه لصورته
النادر الكثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه
لذكره اي ليستطرف استطراف النوادر ورده الفاضل في شرح

ملاحظه شد

کتابخانه آستان قدس
رضوی

کتابخانه آستانه قدس
سال ۱۳۱۸ خورشیدی
بخشش شد
بازبین شده
۱۳۵۳ خ
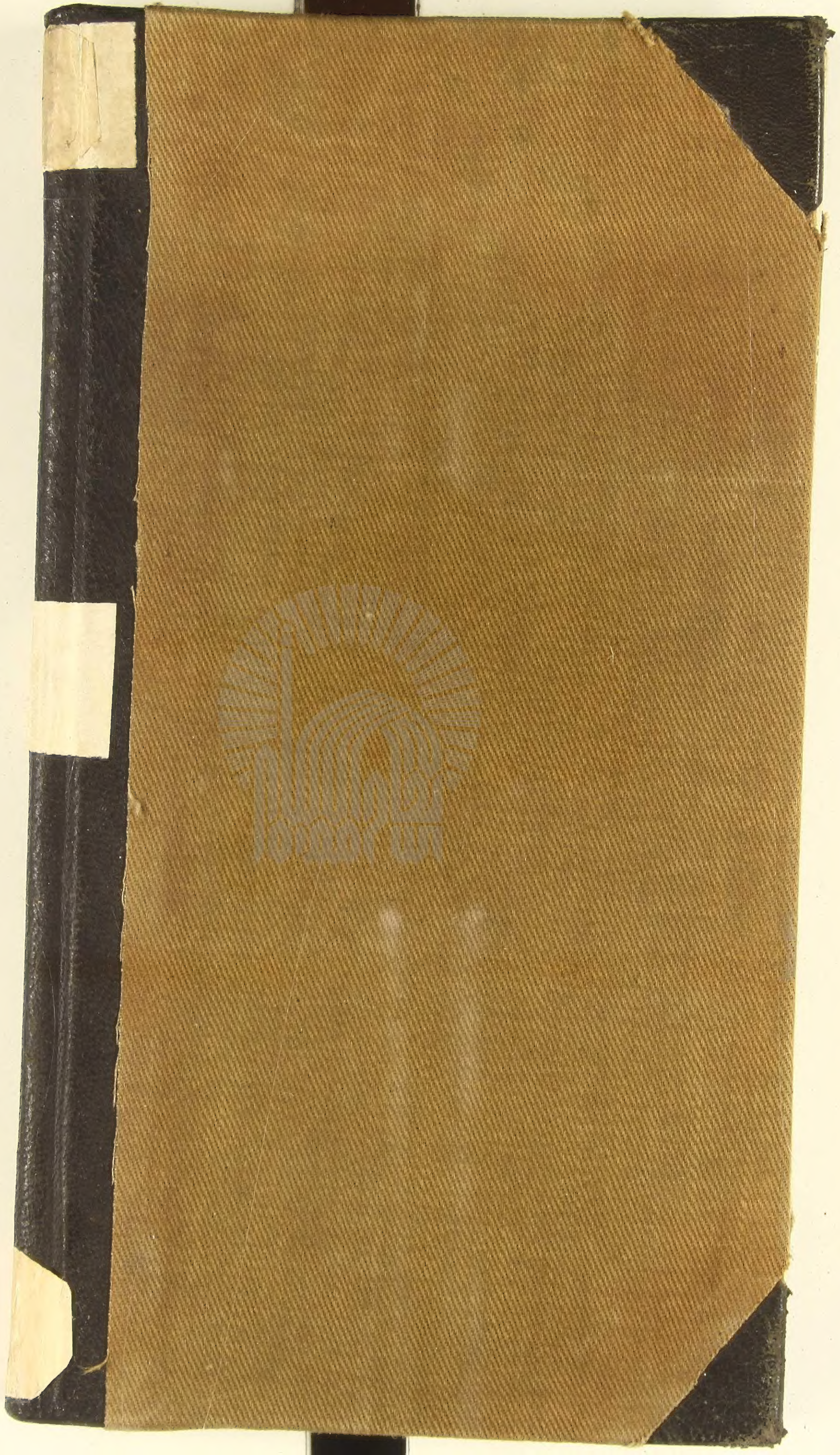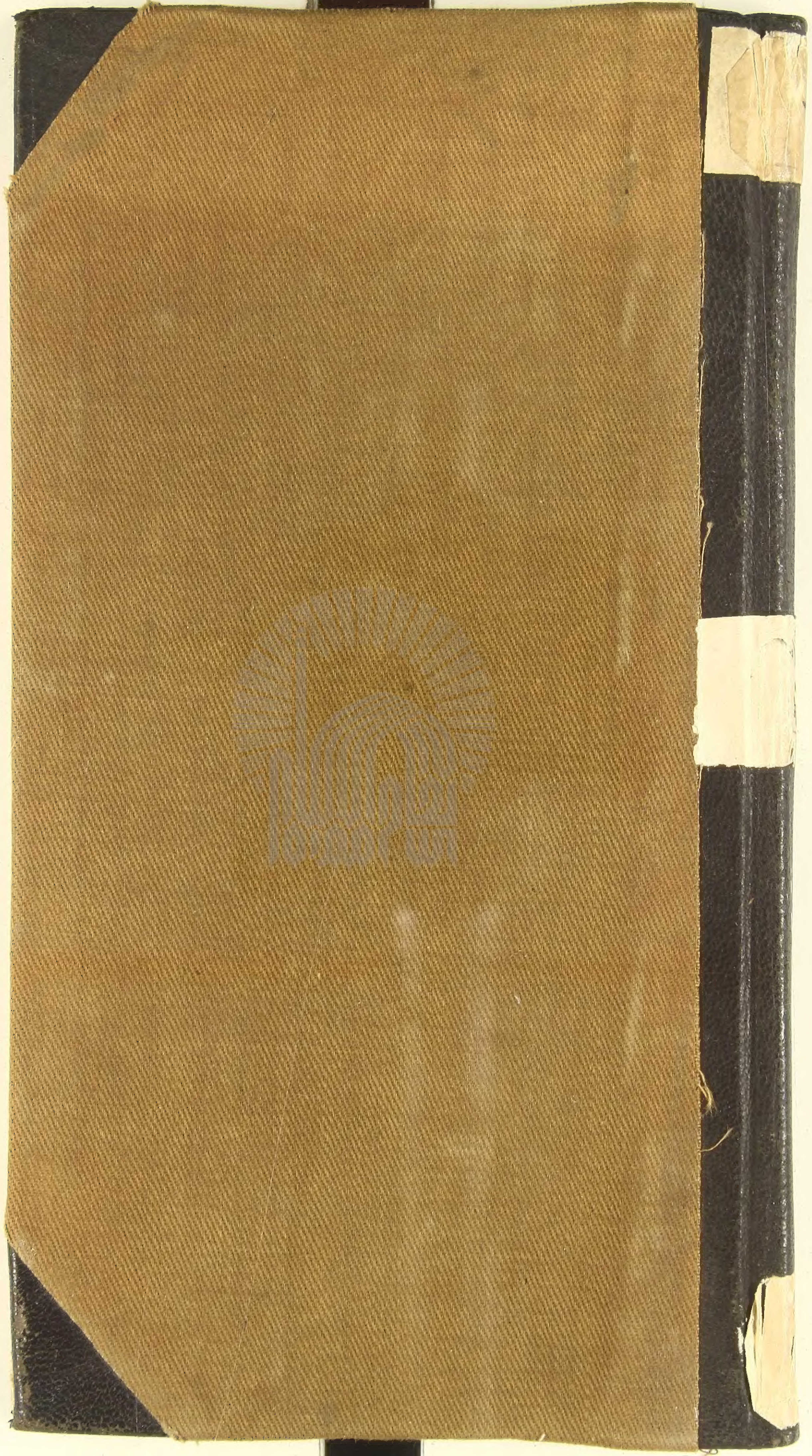
سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بفروش شد [illegible]